

أثر جودة الارباح على عائد السهم

(دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي)

The Effect of Earnings Quality on the Earning per share

(Applied Study on Commercial Banks listed in Amman Stock Exchange)

إعداد

مصعب محمد عبد الكريم عبد الكريم

الرقم الجامعي: 20149126

إشراف الدكتور

حسني خليل الشطرات

قدمت هذه الرسالة لجامعة الزرقاء استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الدراسات العليا

جامعة الزرقاء

كانون الثاني 2017

جامعة الزرقاء
نموذج التفويض

أنا مصعب محمد عبد الكريم، أفوض جامعة الزرقاء بتزويد نسخ من رسالتي/ أطروحتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:
التاريخ:

Zarqa University
Authorization Form

Im Musab Mohammad Abd-Alkareem ، authorize Zarqa University to supply copies of my Thesis/ Dissertation to libraries or establishments or individuals on request، according to the University of Jordan regulations.

Signature:
Date:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة / الأطروحة أثر جودة الأرباح على عائد السهم (في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي)

وأجيزت بتاريخ 27/12/2017

أعضاء لجنة المناقشــة	**التوقيــــع**
الدكتور حسني خليل الشطرات، **مشرفاً ورئيساً** أستاذ المحاسبة المشارك / جامعة الزرقاء	....
الأستاذ الدكتور غسان المطارنة، **مناقشاً خارجيا**	....
الدكتور نضال الرمحي، **عضواً داخليا** أستاذ المحاسبة المشارك / جامعة الزرقاء	....
الدكتور فؤاد الفسفوس، **عضواً داخليا** أستاذ المحاسبة المساعد / جامعة الزرقاء	....

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

سورة المجادلة الآية رقْم 11.

الإهداء

إلى من ربياني فأحسنا تربيتي .... اليكما أمي وأبي

إلى سندي ورفيق طفولتي إلى من علمني الكثير .... إليك أخي

إلى من ساعدني لكل أصل الى ما أنا عليه اليوم إلى من أنار ليه حياتي بعطفه .... إليكن أخواتي

إلى كل من وقف في ظهري إلى حصني المنيع إلى من كان معي في السراء والضراء .... إليكم أصدقائي

إلى من علمني أن السهم لابد أن يعود الى الوراء لينطلق من جديد إلى من علمني أن لذة الحياة في التمتع بصعابها إلى من علمني كيف أعيش !!

إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل إلى كل من ذكرت ومن لم أذكر إلى كل من فات قلمي سهوا فضله إليكم أهدي بعض فضلكم علي !!

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين الذي أعانني على إنجاز هذه الرسالة؛ وإنه ليسعدني، وقد أتممت دراستي، أن أتقدم بجزيل الشكر للدكتور الفاضل الدكتور حسني خليل الشطرات لتفضله بالإشراف على رسالتي ولجهوده الكبيرة التي بذلها معي لإتمام هذه الرسالة.

كما ويسعدني أن أتقدم بالشكر والامتنان الى أساتذتي الكرام في جامعة الزرقاء؛ على ما قدموه لي من معلومات خلال فتره دراستي في الجامعة.

كما وأتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الكرام لتفضلهم بقبول قراءة هذه الرسالة ومناقشتي بها.

فهرس المحتويات:

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

أثر جودة الأرباح على عائد السهم

دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي

اعداد

مصعب محمد عبد الكريم

أشراف

الدكتور حسني خليل الشطرات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة الأرباح على عائد الأسهم في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، اختبرت هذه الدراسة فيما إذا كانت عوائد الأسهم في البنوك التجارية المدرجة تتأثر بجودة الأرباح، حيث تمثل مجتمع الدراسة بالبنوك التجارية وعددها (16) بنكاً، وكانت عينة الدراسة (13) بنكاً، وتمثلت فترة الدراسة في الفترة الواقعة بين عام 2008 إلى عام 2016 وكان اجمالي عدد المشاهدات (117) مشاهدة. ولتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى.

ومن أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة وجود أثر إيجابي على عوائد الأسهم تأثرا بمستوى جودة الأرباح مما يعني تأثرها بشكل سلبي بإدارة الأرباح أي ان البنوك التي يكون لديها مستحقات اختيارية منخفضه تكون جودة أرباحها مرتفعة، توصلت الدراسة أيضا إلى أن عوائد الأسهم تتأثر بشكل إيجابي بحجم البنك وربحيته حيث تكون عوائد الأسهم في البنوك كبيرة الحجم مرتفعة بشكل أكبر من البنوك صغيرة الحجم وتكون عوائدها أيضا مرتفعة بارتفاع ربحية هذه البنوك, واشتملت الدراسة أيضا على نسبة الرفع المالي للبنوك حيث كان لها تأثير سلبي على عوائد الأسهم، وأبرز ما أوصت به الدراسة استخدام سياسات للحد من ممارسات إدارة الأرباح لما لها من أثر سلبي على عوائد الأسهم، واختبار الدراسة على قطاعات الشركات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: جودة الأرباح، ربحية البنك، حجم البنك، الرفع المالي، عائد الأسهم، المستحقات.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1: المقدمة

2-1: مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1: أهداف الدراسة

4-1: أهمية الدراسة

5-1: فرضيات الدراسة

6-1: أنموذج الدراسة

7-1: مصطلحات الدراسة

8-1: حدود الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

لقد ظهرت البنوك نتيجة لتطور واتساع النشاطات التجارية إذ كان الهدف الاساسي للبنوك هو حفظ الأموال وبيع وشراء العملات ومبادلتها مع عملات أجنبيه، ومع تطور اقتصاديات الدول وتطور النشاطات التجارية نشأت مهام أخرى للبنوك مثل توفير السيولة للأفراد والشركات للقيام بالنشاطات المختلفة، والتوسط بين التجار في مختلف البلدان مما يساعد على الوصول إلى الأسواق الخارجية والذي بدوره يؤثر بشكل مباشر في زيادة الناتج المحلي.

لذلك كان على إدارات البنوك أن تضع خططاً واستراتيجيات واضحة من شأنها أن تفرض استقراراً معقولاً في أداء البنك وربحيته ومحاولة الابتعاد عن أي مخاطر، من شأنها أن تؤثر على استمراريته، وحتى تتحقق هذه الاستمرارية يجب أن تتسم أرباح البنك بالجودة، و تعني جودة الأرباح قدرة الأرباح الحالية على إعطاء مؤشر جيد على الأرباح المستقبلية وجودة الأرباح هي مدى قدرة الأرباح المالية على تقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة وقدرتها على الاستمرار في المستقبل.

ومن هنا فإن الهدف الأساسي لجودة الارباح هو تقديم صورة صادقة وعادلة عن أرباح البنك، حيث تساعد هذه الصورة المستثمرين على اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالخيار الانسب من أجل تحقيق أكبر عائد ممكن. (قراقيش، 2009)

ونظراً لما تعكسه الأرباح، على قرارات المستثمرين من خلال العائد على السهم، حيث يعد العائد على السهم من المؤشرات المالية القوية التي يوليها المستثمرون أهمية كبيرة، وتؤثر على قراراتهم بصورة ملحوظة.

ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة لمعرفة، وبيان أثر جودة الأرباح على عوائد الأسهم، في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها: -

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة مدى جودة الأرباح الموجودة في البنوك التجارية الأردنية، وانعكاسها على عوائد الأسهم، ومعرفة مدى تأثيرها على قرارات المستثمرين، وذلك لكونها مؤشرا أساسيا للأرباح الحالية والمستقبلية، ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة الأثر الفعلي لجودة الأرباح على عوائد الأسهم وذلك من خلال توضيح العلاقة ومدى الارتباط بينهما مما يساعد في توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرار سواء كان مستثمرين أو مديرين، حيث يمكن تلخيص أسئلة مشكلة الدراسة كما يلي:

1- هل تؤثر جودة الأرباح على عائد السهم للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي؟
2- هل تؤثر ربحية البنك مقاسة بالعائد على حقوق الملكية على عائد السهم للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي؟
3- هل يؤثر حجم البنك مقاسا لإجمالي حقوق الملكية على عائد السهم للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي؟
4- هل تؤثر درجة الرفع المالي للبنك على عائد السهم للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي؟

3-1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- معرفة الأثر الحقيقي لجودة الأرباح على عائد السهم، وذلك من خلال إيضاح العلاقة ومدى الارتباط بين هذين المتغيرين.
2- التعرف على أهمية جودة الأرباح وكيفية قياسها، والعوامل المؤثرة عليها، لما لها من أهمية، وتأثير على القرارات الاستثمارية، للأطراف المهنية.
3- التعرف على عوائد الأسهم، وبيان أنواعها؛ لأنها تمثل الركيزة النهائية، والأساسية التي يعتمد عليها متخذ القرار الاستثماري.
4- التعرف على بعض المدلولات لجودة الأرباح في القوائم المالية.
5- إعطاء مؤشرات لأهمية البنوك في كافة القطاعات الاقتصادية وما لها من أثر على الاستثمار بشكل عام، والتعريف بأهمية جودة الأرباح في هذه البنوك.
6- مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، من خلال بيان الأهمية الفعلية لجودة الأرباح، وآثارها على عوائد الأسهم، وعلى قراراتهم.

4-1 أهمية الدراسة: -

تسعى هذه الدراسة لمعرفة أثر جودة الأرباح على العائد على السهم للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، مما يعود بالفائدة على العديد من الجهات سواء أكانوا مستثمرين أو مساهمين أو مؤسسات أو أفراد، حيثُ تساعد هذه الدراسة إدارات البنوك لمعرفة ما تتطلب التقارير المالية من إيضاحات تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم بالشكل الصحيح.

كما توفر هذه الدراسة معلومات اضافية تساعد تلك الجهات في المحافظ على استثماراتهم وتحقيق أكبر عائد ممكن. وتبرز أهمية الدراسة من الناحية العلمية حيث تعطي صورة واضحة عن الأرباح وجودتها في البنوك وكيفية قياس هذه الجودة ومعرفة تأثيرها الحقيقي على العائد على السهم وبالتالي زيادة في فرص الاستثمار وتنمية الاقتصاد بشكل عام، كما تساهم هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة للباحثين والمهتمين في مجال البحث العلمي.

5-1 فرضيات الدراسة: -

بناء على مشكلة الدراسة تم صياغة فرضيات الدراسة كالتالي:

الفرضية الأولى

H_1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الأرباح على العائد على السهم في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الثانية

H_2: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للربحية (العائد على حقوق الملكية) على العائد على السهم في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الثالثة

H_3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنوك التجارية على العائد على السهم في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الرابعة

H_4: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لدرجة الرفع المالي على العائد على السهم في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

1-6: أنموذج الدراسة

تم توضيح فرضيات الدراسة باستخدام انموذج مبسط يشرح العلاقة بين المتغير التابع والمستقل في ظل المتغيرات الضابطة كما يلي:

المتغير المستقل

جودة الأرباح

المتغير التابع

العائد على السهم

المتغيرات الضابطة

حجم البنك

ربحية البنك

الرفع المالي للبنك

المصدر: إعداد الباحث

7-1 مصطلحات الدراسة:

1- جودة الأرباح: مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأداء الحقيقي للشركة. (قراقيش، 2009)

2- الربحية: عرفت الربحية على أنها " مؤشر لقياس المركز التنافسي للمؤسسة في الأسواق من الناحية المالية والجودة الإدارية، عُرّفت من وجهتي نظر أخريين محاسبيه واقتصادية، عُرّفت من وجهة نظر محاسبية على انها زيادة في الإيرادات الكلية على التكاليف الفعلية في فترة محددة، أما كما عُرّفت اقتصاديا، فهي زيادة في الثروة تتضمن زيادة في الإيرادات عن تكاليفها مضافا اليها تكاليف الفرصة البديلة، وذلك يعني ان الربح الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي عند إضافة تلك القيمة. (جميل وسعيد، 2007)

3- المستحقات: تمثل المستحقات المدى الذي ينحرف فيه صافي الدخل عن صافي التدفقات النقدية مـن النـشاطات التشغيلية. (المعيني، سعد،2009)

4- المستحقات الاختيارية: وهي المستحقات التي تنشأ من العمليات أو المعالجات المحاسبية التي يتم اختيارها بهدف المحاسبة الإبداعية أو إدارة الأرباح، وتقوم بها الإدارة بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح على غير حقيقتها. (أمينة، 2012)

5- المستحقات غير الاختيارية: وهي المستحقات التي تنشأ نتيجة للعميات التي تقوم بها الشركة في الفترة الحالية، والتي تعتبر طبيعية للشركة، بحيث تعكس مستوى أداء الشركة، واستراتيجياتها والعوامل الاقتصادية الأخرى. (أمينة، 2012)

6- العائد على السهم الواحد: يمكن احتساب ربحية السهم من خلال قسمة صافي الدخل على عدد الأسهم العادية. ويعتبر هذا المتغير عن الأداء الكلي للشركة ويعكس مدي كفايتها في تحقيق الأرباح (الظاهر، 2011).

7- الحجم: يمثل حجم البنك إجمالي حقوق الملكية، وذلك لغايات تصنيف البنوك قيد البحث إلى بنوك صغيرة الحجم، وبنوك كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لقياس حجم البنوك منها:

(إجمالي الأصول، والقيمة الدفترية للبنك، والقيمة السوقية للبنك، وإجمالي المبيعات، وعدد العاملين) إلا أن الباحث استخدم إجمالي الأصول كدالة على حجم البنك.

8- الرفع المالي: هو عملية تلقائية ينتج عنها زيادة في الربح نتيجة تمويل جانب من عمليات المنشأة بديون طويلة الأجل، بشرط أن يكون عائد الاستثمار في عمليات المنشأة أكبر من الأعباء التمويلية (الفوائد). (السهيلي، 2014)

8-1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اشتملت هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي دون ان تشمل قطاعات الشركات الأخرى.
الحدود الزمانية: اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة على دليل الشركات للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي خلال فترة التسع سنوات الأخيرة 2008 إلى 2016.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 المبحث الأول: جودة الأرباح.

2-2 المبحث الثاني: العائد على السهم.

3-2 المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

المبحث الأول: جودة الأرباح

2-1-1: تمهيد:

يتم في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم جودة الأرباح، بالإضافة إلى أهميتها وكيفية قياسها والطرق المستخدمة لذلك، ومن هنا فقد تم التطرق إلى دراسة العوامل المؤثرة على جودة الأرباح وتحديد أسباب قياسها وتحديد المحددات والممارسات المحاسبية الخاطئة، وكيفية تأثيرها على جودة الأرباح، ولان جودة الأرباح تتأثر بشكل أساسي بإدارة الأرباح فقد تم دراسة أثرها في هذا المبحث.

2-1-2: مفهوم جودة الأرباح:

تعرف جودة الأرباح على أنها: الأرباح التي يمكن تحقيقها من خلال مدى قدرة الأرباح المالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فكلما كانت الأرباح ذات قدرة أكبر على الاستمرارية فان ذلك يشير إلى ارتفاع في جودتها. (Richardson, 2003) وعرفت جودة الأرباح أيضا بأنها: مدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وتنضوي على قدرتها في عكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، وتمثل قدرة الشركة على الاستمرارية في أرباحها على المدى الطويل، أو قدرة الأرباح الحالية على إعطاء مؤشر جيد على الأرباح المستقبلية. (Hermnns , 2006)

كما عَرّف (حمدان واخرون ،2012) جودة الأرباح من منحي اخر، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار أهمية جودة الأرباح ومدى تأثيرها، فتعد أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح ذاتها والتي تعتمد عليها عدة أطراف لاتخاذ قرارتها. لذلك تعد جودة الأرباح عنصرا أساسيا ومهما في القوائم المالية و تستخدم في ترشيد اتخاذ القرار، لأن الاعتماد على الأرباح منخفضة الجودة يؤدي بشكل مباشرة إلى سوء إدارة الثروة، أن الاستثمار يعتمد بشكل أساسي في قرارته على شفافية وتوقيت القوائم المالية. ومن هنا إذا لم تقم الشركة بالإفصاح عن معلومات مالية ذات مغزى تتعلق بوضعها التي كانت عليه، ووضعها الحالي وما ستكون عليه سيؤدي هذا بشكل أساسي إلى تضليل المستثمر مما سيؤدي بشكل مباشر إلى انعدام الثقة في المعلومات المالية في أسواق المال.

إن فهم جودة الأرباح هو جزء مهم في عملية التحليل المالي، لأن الأرباح ذات الجودة العالية تساعد في تحليل المعلومات لثلاث جوانب أساسية وهي: الأداء التشغيلي الحالي للشركة، والأداء التشغيلي المستقبلي، وقيمة الشركة.(Dechow, 2012)

إن مفهوم جودة الأرباح يرتبط بمدى استمرارية تلك الأرباح إذ، إنه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على ان الأرباح تتمتع بجودة اعلى. (Bellovary, 2007)

ومن هنا يرى الباحث أنه يوجد العديد من التعريفات المختلفة لجودة الأرباح ، إلا أن هناك إجماعا على أن جودة الأرباح تقوم بشكل أساسي على التعريف بالوضع المالي الصحيح للمنشأة في الفترات السابقة، والفترة الحالية وتساعد بشكل كبير على التنبؤ بالأرباح المستقبلية أيضا وبعد اخذ جميع هذه التعريفات بعين الاعتبار ، ولأغراض هذه الدراسة فقد عرف الباحث جودة الأرباح على انها: القدرة الحقيقة للأرباح في الاستمرار للفترات المستقبلية وتوضيح الوضع المالي الحالي للشركة مما يساعد المستثمرين ومتخذي القرار على الوصول إلى قرارات تتعلق باستثماراتهم .

2-1-3: أهمية جودة الأرباح:

إن منبع أهمية جودة الأرباح من مدلولات تعريفاتها السابقة على أنها تتمثل في استمرارية التدفقات النقدية بشكل أكثر من الاستمرارية في المستحقات، وذلك لأهمية الأرباح نفسها لأن الأرباح هي مصدر التقييم الأساسي لدى المستثمرين ومتخذي القرار، لإعطاء نتيجة نهائية تتعلق بقراراتهم الاستثمارية فيما يخص المنشآت من الموافقة أو عدمها، ومن هنا فأن جودة الأرباح تعد مؤشرا أساسيا في تقييم الأداء المالي للمنشآت. (الشريف وأبو عجيلة، 2008)

بما ان جودة الأرباح تعود إلى قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقية للشركات ونفعها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فإن جودة الأرباح تمثل جانبا هاما في تقييم الوضع المالي للشركات مثل المستثمرين المحتملين والدائنين ومستخدمي القوائم المالية (Chan, 2006) وذلك من وجهة نظر الإدارات بشكل عام، أما فيما يتعلق بوجهة نظر المستثمرين فإن مجمل القرارات الاستثمارية تقوم على كمية الأرباح التي يتم توزيعها في الشركات، فأكثر ما يهم المستثمرين هو المردود المادي الناتج عن استثماراتهم وبما ان جودة الأرباح تدل بشكل مباشر على توزيعات الأرباح فإنها تعد مؤشرا رئيساً في عملية اتخاذ القرار .

4-1-2: مقاييس جودة الأرباح:

يوجد العديد من الطرق لقياس مدى جودة الأرباح، سنقوم فيما يلي بشرح بعض منها لما يتوافق مع غايات الدراسة وكما ورد في دراسة (نور، العواودة، 2015):

1 – استمرارية الأرباح:

وهو من أكثر المقاييس التي استخدمها الباحثون لقياس جودة الأرباح حيث يدل على مدى ارتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية. (Altamuro& Beatty,2006)

اعتمدت دراسة (Afaanz Newsleter,2005) على الاستمرارية كمقياس لجودة الأرباح اذ عرفت الاستمرارية بانها درجة استمرارية الأرباح المستقبلية من خلال الأرباح الحالية.

وكما تم الإشارة في تعريفات سابقة فإن جودة الأرباح من حيث الاستمرارية تعني أنها مقدار الأرباح المتوقعة في المستقبل بناءً على الأرباح الحالية، ولذلك فإن الهدف الأساسي من وجود المنشأة هو الربح وبناءً على ذلك تم استخدام استمرارية الأرباح كمؤشر ومقياس لجودة الأرباح.

2 – الخلو من ممارسات إدارة الأرباح:

وهو من أهم المؤشرات التي تشير إلى جودة الأرباح، حيث إنه يرتبط بجودة الأرباح ارتباطا عكسيا مما يعني أنه كلما خلت المؤسسة من إدارة الأرباح كانت جودة أرباحها بصورة جيدة وتعكس وضعها الحقيقي.

تلجأ إدارة الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح والتلاعب فيها، لإظهار الربح وبأنها أكثر ثباتاً واستقراراً، وذلك يعطي انطباعا ان المخاطر التي تتعرض لها الشركة ليست كبيره، مما يؤدي بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار أسهمها، وانخفاض التكاليف اللازمة لمتطلبات الاقتراض والتمويل، مما يؤدي إلى زيادة إقبال المستثمرين على الاستثمار في الشركة. (حمدان واخرون،2012)

يتم قياس مدى جودة الأرباح عن طريق خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح، ويتم الاعتماد في هذا النوع من القياس على المستحقات للتوصل إلى وجود إدارة للأرباح من عدمها، ومن هنا إذا كانت الأرباح خالية من أي مؤشر على إدارتها فذلك يعني أنها ذات جودة عالية.

إن من أكثر الطرق المستخدمة لدى الباحثين في قياس إدارة الأرباح للوصول إلى مدى جودة الأرباح هو نموذج جونز المعدل حيث يتم استخدام القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية

للاستدلال على جودة الأرباح ولاستخراج المستحقات الاختيارية، ويعتبر ذلك النموذج من الطرق الأكثر استخداما لقياس إدارة الأرباح والتي تعد الوجه المقابل لجودة الأرباح. (حمدان، 2012)

قام الباحثان (Kamarudain & Ismail, 2014) بالاعتماد على قياس إدارة الأرباح لتعكس جودة الأرباح، وذلك لأن هذا النموذج يمكنهم من الحصول على الأخطاء في تحسين الاستحقاق سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة في الإدارة، والتي هي عكس القياسات لجودة الأرباح.

2-1-5: العوامل المؤثرة على جودة الأرباح:

إن من أهم العوامل التي تؤثر على إدارة الأرباح ومن شأنها أن تزيد أو تخفض من جودة الأرباح هي ستة عوامل كما لخصها (حمدان، 2012):

1- جودة المعايير المحاسبية: وذلك من خلال تشديد المعايير المحاسبية بشكل يمنع الإدارة من إدارة الأرباح مما يعني جودة أرباح اعلى.
2- اختلاف المعايير المحاسبية: معالجة الفروقات بين المعايير الدولية والمعايير المحلية، لأن الشركات التي تطبق المعايير الدولية يكون لديها فرص أقل في تمهيد الدخل ومعالجة الأرباح.
3- تركيبة حملة الأسهم: كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة كلما كانت الفرصة في إدارة الأرباح أقل لدى الشركات، وذلك بسبب الزيادة في استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حيث يوجد علاقة موجبة بين نسبة الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة وبين جودة الأرباح.
4- سيطرة حملة الأسهم: كلما انخفضت نسبة حملة الأسهم من مجلس الإدارة أي قلّ امتلاكهم من أصول الشركة عن النصف كلما كانت نسبة جودة الأرباح اقل كما يحدث في الدول الاشتراكية.
5- تأثير أعضاء مجلس الإدارة على جودة الأرباح: يوجد علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين التلاعب بالأرباح، وذلك يعني أنه كلما زاد عدد الأعضاء قلت جودة الأرباح.
6- تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح: كلما كان هناك اجتماعات للجان التدقيق وكلما زاد عددها كان هنالك فرصه أكبر في الوصول إلى أعلى مستوى من جودة الأرباح.

ومن هنا فإن هذه النسب الستة ليست هي العوامل الوحيدة التي قد تؤثر على جودة الأرباح فقد كتب (حمدان، 2012) و (محمد، 2014) بوجود عوامل أخرى تعمل أيضا على التأثير على جودة الأرباح، ومنها العائد على الأصول وعادة ما يطلق عليه نسب الربحية ويعد

العائد على الأصول بمثابة مؤشر للعائد الكلي لأموال الشركة، واضافة أيضا ان من العوامل الأخرى حجم الشركة ومقدار العائد على الاستثمار فيها وكلها عوامل مهمة تؤثر بشكل مباشر على جودة الأرباح.

وبعد دراسة هذه العوامل المهمة التي تؤثر بشكل مباشر في جودة الأرباح وما يتنج عنها من قرارات إدارية او استثمارية، فقد رأى الباحث أن من الأهمية شمولها لما لها من تأثير حقيقي بانعكاسها على نواحي المنشاة في شتى المجالات ومن الأهمية بمكان بحث سبل تقويتها كما لخصها (الجرجاوي، 2013)

1- الدقة في تطبيق الإجراءات المحاسبية: حيث إن الصرامة في المعايير المحاسبية من شأنها منع الإدارة من التلاعب في الأرباح وإدارتها مما ينتج لدينا قوائم مالية خالية من التحريفات وتنتج جودة أرباح قوية.
2- توحيد المعايير المحاسبية: وذلك من خلال توحيد المعايير المحلية، ووضعها بشكل يتناسب مع المعايير الدولية مما يزيد من قوتها.
3- فاعلية لجان التدقيق: كلما كان حجم لجان التدقيق أكبر وكلما زادت استقلاليتها كانت القوائم المالية الناتجة للشركة اقوى وذلك يعني بشكل مباشر قوة في جودة الأرباح.

6-1-2: أسباب قياس جودة الأرباح:

إن من أهم الأسباب لدراسة جودة الأرباح ما لها من تأثير فعلي على القرارات الاستثمارية ولا سيما في السنوات الأخيرة بعد الأزمات والانهيارات الاقتصادية التي حصلت في الشركات العالمية الكبرى نتيجة للتلاعب في قوائمها المالية، وعدم المصداقية في إعطاء معلومات عنها مما يؤدي بالمستثمرين إلى اتخاذ قرارات خاطئة، ومن هنا فقد وجب وجود معايير تنظم الإبلاغ المالي والقوائم المالية الصادرة عن المؤسسات لما لها من أثر كبير على الاستثمار ولذلك فقد اعتمدت معظم الجهات المهنية المحاسبية ومنها ال FASB مبدأ المنفعة.

يرى (Vincent and Schipper,2003) بأن جودة الأرباح وبشكل أكثر عمومية جودة الإبلاغ المالي هو موضوع ذو أهمية للذين يستخدمون القوائم المالية لغرض إجراء التعاقدات ومتخذي قرارات الاستثمار، حيث إن جودة الابلاغ المالي تعد مؤشراً غير مباشر لجودة المعايير المحاسبية التي تصدرها الجهات المهنية إذ تعدها تلك الجهات تغذية راجعة فيما إذا كانت المعايير الصادرة فعالة أم غير ذلك.

7-1-2: إدارة الأرباح وعلاقتها بجودة الأرباح:

إن إدارة الأرباح من أهم العوامل المؤثرة في جودة الأرباح، ولأن الباحث قد وضعها مقياسا أساسيا في هذه الدراسة فقد وجب معرفة علاقتها بجودة الأرباح والأسباب التي تجعلها مؤثرا رئيساً فيها، ومعرفة حيثياتها وتفاصيلها ونقاط ارتباطها بجودة الأرباح.

يعود التعريف الرئيسي لإدارة الأرباح على أنها تحريفات على الأداء الحقيقي للمنشأة، وهي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر بشكل مباشر على الدخل الذي يظهر في القوائم المالية، ولا يحقق مزايا اقتصادية ويؤدي إلى أضرار في الواقع تظهر في الفترات طويلة الأجل.(Rosenield, 2000)

وعرف (عيسى، 2008) إدارة الأرباح على انها سلوك الإدارة الذي يسعى إلى تخفيض الدخل، بهدف تخفيض الضرائب وإما زيادة الدخل بهدف زيادة مكافئات أعضاء مجلس الإدارة وإما تمهيده من خلال تخفيضه إذا كان مرتفعاً أو رفعه إذا كان منخفضا بهدف تخفيض التقلبات الحادة في مستوى الدخل والحفاظ على مستوى ثابت لأسعار أسهم المنشأة في السوق المالي .

وعُرفت إدارة الأرباح أيضا بأنها اتخاذ خطوات متعمدة ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما لجعل الأرباح المعلن عنها مطابقة لتلك الأرباح المرغوب فيها. (Bhundia, 2012)

ومن هنا عرف الباحث إدارة الأرباح على انها سلوك غير سليم تسلكه الإدارة بهدف جعل الأرباح المعلن عنها تتماشى مع أغراض واهداف الإدارة بحيث تحقق مجموعة من المكاسب الخفية، سواء في زيادة الأرباح أو تخفضيها او تمهيدها بحيث تظهر بصورة سليمه.

إن الهدف الرئيسي من إدارة الأرباح هو إخفاء العيوب بشكل أساسي وذلك يؤثر بشكل سلبي على المنشأة على الفترات الطويلة، ولذلك فسيكون لإدارة الأرباح أثار سلبية على المنشأة ومنها:

1- تخفيض قيمة المنشأة.
2- إخفاء أخطاء الإدارة التشغيلية.
3- تلاشي المعايير الأخلاقية.

إن من أهم المعاني لجودة الأرباح أنها تعني استمرارية المنشأة وهو الهدف الذي وجدت لأجله، ولذلك فإن ممارسات إدارة الأرباح على الرغم من أنها تغطي العيوب على المدى القصير

إلا أنها تعمل على إضعاف المنشأة على المدى البعيد مما سينعكس بصورة سلبية على جودة أرباح المنشأة.

2-1-8: جودة الأرباح والمستحقات:

يمكن استخدام المستحقات المحاسبية كطريقة لمعرفة الخيارات المحاسبية التي ستتخذها الشركة وبالتالي يمكن استخدامها كمقياس مباشر لإدارة الأرباح، تتضمن المستحقات المحاسبية جزئيين رئيسين وهما المستحقات الاختيارية والمستحقات غير الاختيارية، حيث يتم قياس إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية، وتعرف المستحقات على انها الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. (نور، العواودة، 2015)

تعرف المستحقات الاختيارية على أنها المستحقات التي تنشأ من العمليات أو المعالجات المحاسبية التي يتم اختيارها بهدف المحاسبة الإبداعية أو إدارة الأرباح، وتقوم بها الإدارة بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح على غير حقيقتها. (أمينة، 2012)

كما وتعرف المستحقات غير الاختيارية على أنها المستحقات التي تنشأ نتيجة للعميات التي تقوم بها الشركة في الفترة الحالية، والتي تعتبر طبيعة للشركة، بحيث تعكس مستوى أداء الشركة، واستراتيجياتها والعوامل الاقتصادية الأخرى. (أمينة، 2012)

تم استخدام المستحقات الاختيارية كنموذج قياس مباشر في هذه الدراسة وذلك لأنه من أهم الطرق المتبعة لقياس إدارة الأرباح والتي تنعكس بدورها بشكل مباشر على جودة الأرباح وذلك تبعا لطبية العلاقة بينهما، ونظرا لعدم إمكانية ملاحظة المستحقات الاختيارية بشكل مباشر في القوائم المالية فكان لابد من استخدام بعض النماذج الرياضية لاحتسابها وقد اعتمد الباحث على أحد هذه المناهج في إتمام هذه الدراسة.

2-1-9: جودة الأرباح والتدقيق:

إن ارتباط التدقيق بشكل مباشر بإدارة الأرباح فقد أوضحت دراسة (Teitel& Machuga 2010) بأن وجود مدققين خارجين من مكاتب التدقيق ذات الجودة العالية من شأنه تحسين جودة الأرباح، وأيضا جاء في الدراسة بأن الشركة التي تستخدم مدققين مختصين مهنيا تتمتع بجودة أرباح أعلى.

وأوضحت دراسة (حمدان، واخرون، 2010) إلى أن جودة التدقيق لدى مكاتب التدقيق في الأردن لا تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية التي تقوم بالتدقيق عليها، وإن ممارسات إدارة الأرباح قد يستخدمها بعض المديرين من أجل تضخيم صافي الربح لتحقيق مصالح شخصيه كزيادة حوافزهم.

ويرى (Hermmans , 2010) بأن الأمور تزداد سوءاً عند توزيع الأرباح بعد استخدام أساليب إدارة الأرباح يمكنها ان تصل بالشركة إلى التعثر المالي .

2-1-10: ربحية البنوك:

إن تحقيق الأرباح وتعظيمها هو الهدف الأساسي الذي تسعى اليه المشروعات في كافة أنواعها المالية وغير المالية، وتعرف الربحية كمفهوم محاسبي على أنها زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية لفترة محددة، كما أنها تعرف من ناحية اقتصادية على انها الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة في الإيرادات المحققة بنسبة أكبر من تكلفتها مضافا إليها تكلفة الفرصة البديلة (أبو حمد ،2005)

مؤشرات الربحية Profitability Ratios

وهي مؤشرات تعطي انطباعا عن مدى قدرة البنك على توليد الأرباح وذلك من خلال الأموال المستثمرة لديه، وكل ذلك نتيجة للسياسات والقرارات الإدارية المتبعة لهذا البنك، ومن هنا فإن هذه المؤشرات تعطي انطباعا عن الأداء الكلي للبنوك، وذلك لان الأرباح هي نتائج جودة الإدارة في صناعة القرارات التمويلية والتشغيلية والاستثمارية.

يعد الربح عادة المؤشر الأهم لقياس الأداء، وذلك لأن استمرارية البنوك تكون باستمرارية أرباحها، إضافة إلى تمتع الأرباح بأهمية خاصة لدى المساهمين في هذه البنوك، وذلك لأنها تمثل العائد الحقيقي على استثماراتهم، بالإضافة أيضا إلى أهميتها بالنسبة للدائنين فهي تعد بشكل أساسي مصدر السداد الأساسي اللازم لتغطية هذه الديون.

إن من المؤشرات الأساسية لتقييم أداء البنوك بشكل أساسي مؤشران كما ورد في الكثير من الدراسات وهما العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية وسنقوم بتوضيح مفهوم كل منهما (العشماوي ، 2007) :

1-العائد على الاصول Return on Assets (ROA)

يعرف العائد على الأصول على انه قدرة البنك على توليد الأرباح باستخدام موارده المتاحة. (غزال، 2015)

يعبر العائد على الأصول بشكل أساسي عن الأرباح المتحققة من خلال استخدام أصول البنك بشكل أساسي، ويحسب بشكل أساسي من خلال قسمة صافي الأرباح على أصول البنك.

يعتبر العائد على الأصول من أهم المؤشرات لقياس كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها، فهو بالأساس يعبر عن القرارات الاستراتيجية التي تتخذها الإدارة بشكل عام، إن الهدف الاساسي منه هو قياس قدرة البنك على توليد الأرباح من خلال هذه الأموال المستثمرة بغض النظر عن مصادر تمويل هذه الاصول، وهو بذلك يعكس أثر النشاط التشغيلي للبنوك. ويتميز هذا المؤشر بكفاءته بحيث يعتبر من أفضل مؤشرات قياس الكفاءة للبنوك بشكل عام. (PI& time, 1993)

يشير ارتفاع هذا المؤشر بشكل عام إلى كفاءة أداء البنوك، وفي حال سعت البنوك إلى الاقتراض من هذا المؤشر سينخفض، وذلك لأن الفائدة المحتسبة ستؤثر على صافي الدخل بشكل عام.

إن من أهم سلبيات هذا المؤشر هو اعتماده على الربح المحاسبي بشكل أساسي، والذي قد لا يعكس الربح الاقتصادي الحقيقي للبنوك، كما أنه يعتمد على القيمة الدفترية للأصول والتي قد لا تعكس بالضرورة القيمة السوقية لها.

2-العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE)

يعرف العائد على الأصول على أنه الأرباح التي تحققها الشركة لحملة أسهمها العادية، ويعتبر من أهم المقاييس التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم وذلك لأنه يقيس العائد على استثمارهم في الشركة. (Kabajeh et al, 2012). ويعد انخفاض هذه القيمة مؤشرا لسوء إدارة الشركة، حيث يتم باستخدام هذه النسبة قياس العائد على استثمارات حملة الأسهم. (علوان، 2009)

ومن هنا يقيس هذا المؤشر بشكل أساسي العائد الذي يحققه المستثمرون على استثماراتهم في هذه البنوك، ويحسب من خلال قسمة صافي الأرباح على قيمة الاستثمار.

إن مؤشر العائد على حقوق الملكية هو مؤشر شائع يطلبه المستثمرون نتيجة للمخاطر التي تتعرض لها استثماراتهم، فهو يعبرعن الأرباح التي استطاعت البنوك تحقيقها من استخدام أموال

المساهمين المستثمرة لديها، لذلك فإنه يعد مؤشراً شاملاً للقياس لتقييم الربحية. كما ويعبر بشكل أساسي عن قدرة البنوك على جذب الاستثمارات وذلك لان العائق الأساسي لقرار المستثمرين هو كمية العائد على هذه الاستثمارات. يدل ارتفاع هذا المؤشر على كفاءة القرارات الاستثمارية والتشغيلية، تكون النتيجة الأساسية لارتفاع هذا المؤشر هي ارتفاع قيمة الاستثمارات بشكل عام وذلك نتيجة ارتفاع القيمة السوقية للأسهم.

2-1-11: حجم البنك:

يقاس حجم البنك بما يمتلكه من أصول أو بمقدار امتلاكه من حقوق الملكية، فكلما كبر حجم البنك أدى ذلك إلى انخفاض في معدل العائد على الأصول، ويكون هذا المعدل كبيرا في البنوك الصغيرة مقارنة إلى حجمه مع البنوك الكبيرة، ويكون حجم الودائع في البنوك الكبيرة اعلى من حجمها في البنوك الصغيرة، مما يعني بشكل أساسي أن درجة الرفع المالي تكون أعلى، ويؤدي ذلك إلى الزيادة في معدل العائد على حقوق الملكية بشكل أساسي. كلما كان حجم الموجودات لدى البنوك التجارية أعلى أدى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة قدرتها على الاستثمار، ومن المتوقع أن الزيادة في موجودات المصرف تؤدي بشكل أساسي إلى الزيادة في الربحية. أما إن قيس حجم المصرف بما يملكه من حقوق ملكية فيلاحظ أن البنوك التي تمتلك حقوق ملكية كبيرة يكون لديها أموال متاحة بشكل أكبر وقدرة على الاستثمار بشكل أوسع، بالإضافة إلى أن الزيادة في حقوق الملكية تؤدي بشكل أساسي إلى الزيادة في الثقة لدى الجمهور المتعامل مع البنك، وينعكس بالتالي على حجم ودائع العملاء لديها مما يؤدي بشكل أساسي إلى زيادة الرافعة المالية للبنك التي قد تؤدي بدورها إلى رفع معدل الفائدة على حقوق الملكية وتعظيمها. (مرهج، 2014)

2-1-12: الرفع المالي للبنوك:

عُرف الرفع المالي على أنه الاستعانة بأموال الآخرين لتحقيق أرباح إضافية يستفيد منها الملاك، فهو بشكل أساسي يعتمد على الاقتراض لتمويل العمليات بغية الحصول على عائد أكبر وبالتالي يترتب عليه أرباح أكبر للملاك، يمكن ان يحقق الرفع المالي تكلفة أعلى أو أقل أو مساوية لتكاليف الاقتراض وذلك يعتمد بشكل أساسي على حالة الرفع المالي وقد لخصها (شلاش وآخرون، 2008) كما يلي:

1- الرفع المالي الجيد: ويكون عندما يتحقق عائد من أموال الاقتراض بشكل أكبر من كلفة الاقتراض، مما يترتب عليه ارتفاع عائد الملاك وارتفاع في العائد على حقوق الملكية بشكل أساسي.

2- الرفع المالي المتوسط: وهو عندما يتحقق عائد من الاقتراض مساوٍ لتكاليف الاقتراض، مما يعني عدم وجود أي تغير في العائد على حقوق الملكية او العائد على الملاك بشكل أساسي

13-1-2 الملخص:

تم في هذا المبحث دراسة جودة الأرباح من حيث المفهوم وقد تم الرجوع إلى العديد من المصادر لاستيفاء أفضل تعريف متعلق بجودة الأرباح للوصول إلى صيغة تتناسب مع ما يقدمه هذا البحث، وقد خلص الباحث إلى تعريف مبسط لجودة الأرباح وقد اشتمل على عدة أمور أساسية منها، أنها تقوم بشكل أساسي على التعريف بالوضع الحقيقي للمنشأة وتساعد بشكل كبير على التنبؤ بمستقبلها ومستقبل أرباحها. وبعد دراسة جودة الأرباح من حيث المفهوم تم التطرق إلى جودة الأرباح من حيث الأهمية وقد لخص الباحث اهم تعريف اجرائي فيما يخص أهميتها.

ثم تطرق الباحث إلى مقاييس جودة الأرباح ومعرفة تفاصيل كل طريقة وما اشتملت علية بشكل أساسي، وقد كان اهم هذه المقاييس مقياسين رئيسين وهما استمرارية الأرباح والخلو من ممارسات إدارة الأرباح بشكل أساسي.

يوجد العديد من العوامل المؤثرة على جودة الأرباح ومن أهم هذه العوامل جودة المعايير المحاسبية، والأسهم وحملتها، ومن هنا تطرق الباحث إلى هذه العوامل المؤثرة وتم الدخول إلى تفاصيلها وذكر أهمها مع تقديم توضيح مبسط لكل منها بما يتناسب مع غايات هذا المبحث.

تم الاخذ في هذا المبحث بعين الاعتبار أيضا العلاقة بين جودة الأرباح وإدارة الأرباح من جهة، وجودة الأرباح والتدقيق من جهة أخرى، وذلك لما لهما من أهمية مباشرة على جودة الأرباح، قام الباحث بذكر أهم تعريف أساسي لإدارة الأرباح والرجوع إلى العديد من الأبحاث لمعرفة اثارها على المنشأة بشكل عام، وعلى جودة أرباحها بشكل خاص وفق ما يتناسب مع غايات هذا البحث، وتم الرجوع أيضا إلى اهم التعاريف الأساسية للتدقيق وما يربطها من علاقة مع جودة الأرباح.

تم في هذه الدراسة التركيز على أحجام البنوك وربحيتها ودرجة الرفع المالي فيها وذلك باعتبارها متغيرات ضابطة في هذه الدراسة، وقد تم استيفاء مفاهيمها الكاملة، والرجوع إلى أفضل وأحدث المراجع لمعرفة حيثيات كل منها ومعرفة مدى تأثيرها ومدى أهميتها على هذه الدراسة وتم تلخيص ذلك.

الفصل الثاني

المبحث الثاني: عوائد الأسهم

2-2-1تمهيد:

ان من أهم العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية في المنشأة هي جودة الأرباح، وذلك لما لها من مدلولات تعنى بالكثير من العوامل التي تعطي صورة واضحة عن صحة الشركة وسلامة أنشطتها وإمكانية الاستثمار فيها، وبما ان الأسهم هي من أهم وسائل الاستثمار في المنشأة والشركات فقد كان لابد من دراسة السهم والعائد عليه من حيث الطبيعة والمفهوم والانواع.

2-2-2: مفهوم العائد على الأسهم:

ويعرف العائد على السهم أنه نسبة الأرباح المتحققة أو المكافأة التي ينتظرها كل مستثمر نتيجة لاستثماره، وهو عبارة عن قدرة الموجودات في تحقيق الدخل كنسبة عائد، وتكشف هذه النسبة ربحية الشركة في عمليتها التشغيلية او غير التشغيلية، او في الربح والخسارة المترتبة على الاستثمار خلال مدة زمنية معينة. (Gangadhar.v.& Ramesh babu, 2006,)

كما عُرّف العائد على السهم أيضا بأنه مقدار الربح التي يحصل عليها المستثمر نتيجة لاستثماراته، وتختلف أهمية هذا العائد باختلاف احتياجات المستثمر. (عصام، 2008) . وعرف أيضا (النعيمي ، التميمي ، 2009) العائد على أنه المكافاة التي يحصل عليها المستثمر مقابل الفترة المنتظرة والمخاطر التي تم تحملها لرأس المال المستثمر ، ويعبر عن هذه المكافأة بنسبة مئوية من قيمة ذلك الاستثمار عند بدايته ، وهو أيضا التدفقات النقدية المتحققة للمستثمر لقاء توظيف رأس المال في المشروع الاستثماري خلال فترة محددة .

ومن هنا يرى الباحث أن العائد هو عبارة عن الدخل المتحقق نتيجة للاستثمار في منشأة ما، ويعود بشكل مباشر إلى كمية الاستثمار التي يملكها المستثمر وحجم وطبيعة الأرباح الناتجة عن هذا المنشأة تبعا لصحتها الاقتصادية وكفاءة عملها.

وبعد فهم طبيعة العائد وتفسير اسسه فقد وجب معرفة ربحية السهم، حيث عرفه (صيام ، 1997) بأنه حصص متساوية في ملكية منشأة او مؤسسة ما مثبتة بصكوك قانونية ، يمكن بيعها والاتجار بها في الأسواق المالية ، وعرف السهم أيضا على انه عبارة عن صك قابل للتداول في سوق الأوراق المالية ،يعطي لصاحبه الحق في فهمه ويعتبر حامل هذه الأسهم شريكا في المنشأة

المشارك فيها ويمتلك نسبة قرار في المنشأة بنسبة امتلاكه للاسهم، وتختلف حقوق حملة الأسهم باختلاف أنواعها . (مطر، تيم ، 2005)

عَرّف السهم أيضا على أنه يمثل نصيب مالكه في راس مال الشركة بناءً على قيمته الاسمية عن تأسيس المنشأة، ويمثل وسيلة من وسائل تكوين الوحدة الاقتصادية ورأس المال، وتعطي لصاحبها بعض الحقوق والامتيازات. (الزري، غازي ، 2001)

ومن هنا يرى الباحث بأن السهم هو عبارة عن جزء من رأس مال الشركة على شكل صك يمكن تداوله من بيع وشراء في سوق الأوراق المالية، ويعطي صاحبه بعض الامتيازات تبعا لطبيعته ونوعه، ويعبر عدد الأسهم التي يملكها المستثمر عن نسبة قراره الذي يؤثر في إدارة الشركة بشكل غير مباشر.

3-2-2: أنواع الأسهم وخصائصها:

تقسم الأسهم بشكل عام إلى قسمين أساسين وهما الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

1-الأسهم العادية:

يعرف السهم العادي على انه أداة ملكية قابلة للتداول، يحق لحامله الحصول على عوائد غير ثابتة، بالإضافة إلى ما تحمله قيمة هذه الأسهم من موجودات الشركة والمثبتة في شهادة السهم. (النعيمي وأخرون ،2009)

وعرفه (ال شبيب ،2011) على أنه أداة ملكية ذات قيمة اسمية واحدة ويتم طرحه للاكتتاب العام أو الخاص له قابلة التداول في الأسواق الثانوية ويتصف هذا السهم بكونه دائما مع عمر الشركة، ولا يترتب على الأسهم العادية التزامات من الشركة تجاه المستثمرين سواء من حيث قيمة الاستحقاق أو قيمة وتاريخ توزيع الأرباح المتعلقة بها، وفي حال إفلاس الشركة فأن حملة هذه الأسهم يتقاضون حقوقهم بعد ان يتم سداد حقوق الدائنين بشكل مباشر.

ويعتبر السهم العادي أداة ملكية وليس قرضا ويحصل صاحب السهم العادي على الأرباح بعد قيام الشركة بكافة التزاماتها وتكون مسؤوليته بعدد الأسهم التي يحملها، والسهم ليس له تاريخ استحقاق ولا يَعد بقيمة ثابته من الأرباح، ويحق لصاحب السهم العادي التصويت لاختيار أعضاء مجلس إدارة الشركة، وليس له حق في التدخل بإدارتها اليومية، كما تكون له افضلية في شراء أي أسهم تطرحها الشركة. (الزري وغازي ،2001)

وتعد الأسهم العادية من أكثر الأنواع انتشاراً لدى الشركات التي تحتاج إلى مصادر تمويلية وخاصة لتكوين رأس المال. (خلف، 2006).

يعد السهم العادي مستند ملكية له عدة قيم لكل قيمة منها مدلولات خاصة، وهذه القيم هي القيمة الاسمية، والقيمة السوقية، والقيمة الدفترية، والقيمة التصفوية، وتتمثل القيمة السوقية بالقيمة التي يباع بها السهم في السوق المالي، وتكون هذه القيمة إما أكبر أو أقل من القيمة الاسمية أو الدفترية، وعندما يكون أداء المنشأة جيدا ويحقق أرباحا فإن القيمة السوقية تكون أكبر من القيمة الاسمية والدفترية، وعندما يكون الأداء منخفضا تنخفض هذه القيمة السوقية وربما تصل إلى أقل من القيمة الاسمية أو الدفترية. (الحلو، 2009)

ومن هنا يرى الباحث أن الأسهم العادية هي أداة ملكية له قيمة في رأس مال الشركة، وتعود هذه القيمة على صاحبها بالمنفعة والمردود المادي بشكل مباشر نتيجة لأرباح الشركة، ويحق لصاحبها الدخول في قرار مباشر في مجلس الإدارة تبعا لنسبته في امتلاك هذه الأسهم، ولا يكون لها تاريخ استحقاق معين ولا تعد بكم ثابت من الأرباح.

خصائص الاستثمار بالأسهم العادية: (ال شبيب، 2011)

إن الاستثمار في الأسهم العادية له العديد من المزايا ومن أهمها:

1- تحقيق أرباح رأس مالية وأرباح جارية.
2- سهولة التداول والتحويل إلى سيولة.
3- انخفاض تكلفة التداول والسهولة في نقل ملكيتها.
4- العائد والمردود المادي المرتفع مقارنة بالأدوات الاستثمارية الأخرى.

مخاطر الاستثمار في الأسهم العادية:

إن الاستثمار بشكل عام معرض للمخاطر بكافة جوانبه، ويتوقع أن يتعرض المستثمر في الأسهم العادية إلى بعض هذه المخاطر:

1- الظروف السياسية والاختلاف في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
2- التغير في معدلات التضخم، بالإضافة إلى التغير في القدرة الشرائية للنقود واختلاف أسعار العملات.
3- المخاطر المتنوعة وغير المنتظمة التي ترتبط بالشركات ومنها عدم كفاءة الإدارة والرافعة المالية ، والعجر عن سداد التزاماتها .

2 -الأسهم الممتازة:

تعرف الأسهم الممتازة على أنها أوراق مالية هجينة تكون ضمن حقوق الملكية ، ولها قيمة اسمية ولها أيضا نسبة ثابتة من الأرباح ، وتتمتع أيضا بأنها تأخذ خواص الأسهم العادية والسندات، وبناءً على هذا الأساس فقد أطلق عليها الأسهم الهجينة ، وذلك لأن ثبات الربح هو الخاصية الأساسية للسندات، أما حق الملكية فهو صفة أساسية للاسهم العادية ، ولا يحصل حامل هذه الأسهم على الأرباح إلا عند تحقيقها والإقرار بتوزيعها إلا أن أولوية التوزيع تكون له على حساب الأسهم العادية ، ومن مزاياها أيضاً انه يحق لحاملها أن يقتسم أصول الشركة عند إفلاسها قبل أن يستوفي أصحاب الأسهم العادية حقوقهم ، وتتميز أيضا بأن عائدها يكون بنسبة ثابتة من قيمة السهم أو قيمة مطلقة محددة مسبقا ، ولا يتمتع أصحابها بالحق في المشاركة في القرارات الإدارية مثل أصحاب الأسهم العادية . (ال شبيب، 2009)

وعرّفها (الدهراوي وآخرون، 2003) أنها أسهم تُعرف كمستند له قيمة اسمية ودفترية وسوقية، كمثلها من الأسهم العادية إلا أن لحاملها أولويات معينة غالبا ما تدور حول توزيعات الأرباح. يفضل المستثمرون هذه النوعية من الأسهم، لأنه يجمع خصائص الأسهم العادية والمستندات حيث أنه له توزيع أرباح بشكل ثابت وتضمن مزايا لا تتضمنها الأسهم العادية. (كريم ، 2008)

وتحمل الأسهم الممتازة خواص الأسهم العادية نفسها فهي لها قيمة سوقيه وقيمة اسمية ودفترية، إلا أنها تحمل أيضا من خواص السندات فيكون لها ربح ثابت ولها الأولوية في توزيع الأرباح حتى لو لم يتبق شيء للأسهم العادية ويكون سعر السهم الممتاز ثابتا نسبيا مقارنة بسعر السهم العادي، ولا تحمل هذه النوعية من الأسهم الحق في التصويت لاختيار أعضاء مجلس الإدارة بشكل عام، وتعتبر مصدرا عاما للتمويل وليس لها تاريخ استحقاق معين. (الزرري ،2001)

ومن هنا يرى الباحث أن الأسهم الممتازة هي أداة حق ملكية، وتتمتع بمعظم خواص الأسهم العادية إلا أنها تتميز عنها في قيمة أرباحها وطرق توزيعها فهي محددة بقيم ثابتة، ولصاحبها الحق في اقتسام أصول الشركة عند الإفلاس قبل أن يحصل أصحاب الأسهم العادية على حقوقهم، ولا يكون لصاحبها الحق في اتخاذ القرارات الإدارية على عكس أصحاب الأسهم العادية.

2-2-4: قيم الأسهم العادية:

يعد السهم العادي سند ملكية، وله عدة قيم كل قيمة منها لها مفهومها الخاص. (يونس ، 2011)

1- القيمة السوقية: حيث تمثل هذه القيمة بشكل أساسي القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية، وتكون هذه القيمة بشكل أكبر أو أصغر من القيمة الاسمية أو القيمة الدفترية، عندما يكون أداء الوحدة الاقتصادية جيداً فأن ذلك ينعكس على سعر السهم ليكون أعلى من القيمة الاسمية أو الدفترية، وعندما يكون أداء الوحدة الاقتصادية سيئا فأن ذلك ينعكس على سعره لينخفض عن القيمة الاسمية أو الدفترية.
2- القيمة الاسمية: وهي قيمة تكون مدونه عادة في قيمة السهم، والقيمة الاسمية هي عبارة عن سعر اعتباري تضعه الشركة عند الإصدار لأول مره ولا يرتبط سعره بسعر السهم في السوق، وتكون قيمته في الأساس قيمة نظرية لتغطية رأس المال المدفوع والمنصوص عليه في عقد التأسيس.
3- القيمة الحقيقية: وتعتمد في حسابها على العائد المتوقع لهذا السهم بشكل أساسي، ويتمثل هذا العائد في التوزيعات النقدية والأرباح الرأسمالية التي يحققها المستثمر.
4- القيمة التصفوية: وهي قيمة السهم عند تصفية الشركة ويكون ناتجا عند بيع الأسهم بقيمتها العادلة في السوق مطروحا منها قيمة ديون المنشأة ومقسومة على عدد الأسهم.
5- القيمة الدفترية: وهي عبارة عن حصة هذا السهم من صافي موجودات الوحدة الاقتصادية ولا يكون لهذه القيمة تأثير على سعر الأسهم في السوق. يتم حساب القيمة الاسمية للسهم من خلال قسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم، ويمثل حق الملكية هنا الفرق بين المطلوب من الوحدة الاقتصادية وموجوداتها المقيمة بالتكلفة التاريخية، ومن أهم مساوئ التكلفة التاريخية أنها تنعكس على القيمة الدفترية للسهم في ظل تقلبات القوة الشرائية لوحدة النقد.
6- القيمة العادلة: وتتمثل هذه القيمة في السعر الذي ينبغي أن يكون عليه السهم إلا أنها تختلف عن القيمة السوقية الفعلية للسهم.

2-2-5: ربحية السهم:

تعد ربحية السهم مؤشرا مهما للمستثمرين، وذلك لأنه يقدم انطباعا للأرباح التي توزعها الشركة ، يرى (عطاالله ، 1995) أن معدل العائد على السهم يعني الكثير من الأهمية لأنه مصدر تأكد للمستثمرين وللإدارة على حد سواء ، فإن هذا المعدل يحمل في مضمونه دليلا ملموسا على أن الشركة تستطيع توزيع المزيد من الأرباح أو القيام باحتجاز الأرباح لغايات رفع القيمة الدفترية للأسهم أو سداد الديون طويلة الأجل أو في التمويل الداخلي للتوسعات الخاصة ، أن هذه الأمور تمثل متغيرات ذات أهمية خاصة فهي تؤثر بشكل إيجابي على القيمة السوقية للاسهم إذا ما أرفقت بمخاطر متدنية ، ومن هنا فإن العائد على السهم يمثل منطلقا أساسيا لتحسين قيمة المنشأة في السوق

وذلك هو الهدف الرئيسي للإدارة المالية في أي منشأة ، ويعد هذا العائد مقياسا شاملا يمكن من خلاله معرفة كفاءة المنشأة في إدارة أنشطتها التمويلية والتشغيلية .

تعد ربحية السهم مؤشراً من أهم مؤشرات الربحية حيث إنها تسهل مقارنة الربحية للسهم خلال عدة سنوات، وتسهل أيضا على المستثمرين عملية مقارنة ربحية السهم للمنشأة بالمنشآت الأخرى، وبالتالي يرى المستثمرون هذه الطريقة من الطرق الملائمة لترشيد قراراتهم الاستثمارية مما يؤثر على الطلب على تلك الأسهم. (hetgar , matetosh ,2005)

6-2-2: توزيعات الأسهم:

يرى المستثمرون أن توزيع الأسهم هو مقياس ومؤشر ومصدر معلومات رئيسي عن كفاءة الإدارة المالية للمنشأة، وذلك لأنه لا يتاح لهم معرفة الانشطة الفعلية، وهم أيضا ينظرون إلى سياسة توزيع الأرباح كمؤشر للنجاح الذي تحققه المنشأة، وذلك لأن الزيادة في قيمة الأرباح الموزعة يعطي طابعا إيجابيا لدى المستثمرين في سوق راس المال بسبب فاعلية أداء المنشأة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأسهم السوقية. (هندي ، 1997)

إن سياسة التوزيع تعطي آثارا مختلفة على أسعار الأسهم حيث إنه في بعض المنشآت قد تتغير قيمة الأسهم السوقية بزيادة حجم هذه التوزيع، وقد لا تتغير هذه القيمة في منشآت أخرى بسبب سياسات التوزيع. (خريوش، واخرون ، 2003)

إن قيام المنشأة بتوزيع الأرباح يعطي حلا لمشكلة عدم التأكد لدى المستثمرين ، بشأن فرصة حصوله مستقبلا على الأرباح المحققة وذلك في حال أن الخيار كان متاحا له في الحصول على الأرباح المحققة أو تأجيلها ، فمن المؤكد أنه سيختار الان لعدم وجود ما يضمن من تمكنه من الحصول عليها مستقبلا ، إذا أنه من الممكن أن تتعرض المنشأة لهزات مستقبلا تفقد معها ما احتجزته من الأرباح ، ولذلك فإن المستثمرين الحالين والمتوقعين يفضلون الأسهم التي تتمتع بمعدلات ربحية عالية ، ويزداد تفضليهم لها بانخفاض معدلات المخاطر وحجم وقوة الشركة . (هندي،2000)

7-2-2: ملخص:

قام الباحث في هذا الفصل بوضع صيغة مبسطة لتسهيل قراءة المبحث وفهم طبيعته حيث قام في البداية بتوضيح مفهوم العائد على الأسهم من خلال عدة تعاريف من مصادر حديثة وقام بتبسيطها لتشمل جميع النواحي الأساسية، واستخلص بعد ذلك مفهومه الخاص الذي عنيت به هذه الدراسة، ومن اساسياته أن العائد هو دخل مقترن باستثمار، ويكون هذا الدخل نتيجة التعرض للمخاطر. وعرف الباحث أيضا الأسهم وشملها من جميع نواحيها ليصل إلى صيغة مبسطة من أهم ركائزها، وأن السهم هو صك ملكية يعطي صاحبه بعض الامتيازات في المنشأة.

وبعد الانتهاء من المفاهيم والمصطلحات جاء الباحث على ذكر أنواع الأسهم وخصائصها، وتصنيف كل نوع وما يميزه، ولأن هذه الدراسة تعنى بالأسهم العادية بشكل أساسي فقد قام الباحث بشرح قيم هذه الأسهم وطبيعة ومفهوم كل قيمة منها وما تتميز به هذه القيم.

وأخيرا إن من أهم الأمور التي يقوم عليها هذا المبحث هو توضيح الربحية، ومفهومها، حيث إنها تعد ركيزة أساسية للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وقد قام الباحث بعد ذلك بشمول توزيعات الأرباح وتوضيح مفاهيمها، وما لها من اثار على الاستثمار.

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

2-3-1: تمهيد:

2-3-2: الدراسات باللغة العربية:

2-3-3: الدراسات باللغة الإنجليزية:

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

3-3-1: تمهيد:

قام الباحث في هذا الجانب بشـرح الدراسـات السـابقة التي تم الاسـتفادة منها في هذا المبحث وفق تنسيق مبسط يسهل عملية الفهم لدى القارئ من خلال تفصيل كل دراسة وجوانبها ومدى الاستفادة منها في إتمام هذه الرسالة.

3-3-2: الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة محمد (2016) بعنوان "إثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن".

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة إذا ما كان هنالك أثر للتعديلات في معايير التقارير المالية الدولية وعدد هذه التعديلات والافصاح والعائد على الأصول والرافعة التشغيلية على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية.

تمثل الهدف الأساسي للدراسة في معرفة أهم التعديلات التي طرأت على معايير التقارير المالية الدولية، والتي تخص قطاع البنوك والتعريف بجودة الأرباح وإدارة الأرباح، وأثر التعديلات التي طرأت على معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح، استخدم الباحث نموذج جونز المعدل وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد الهرمي للتحقق من فرضيات الدراسة، غطت الدراسة الفترة الواقعة بين 2004 – 2010، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها وجود تأثير إيجابي للتعديلات المتمثلة بعدد التعديلات والافصاح في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن وعدم وجود تأثير ذو دلاله إحصائية للرافعة التشغيلية والعائد على الأصول كمتغير رقابي في العلاقة بين التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية وجودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية.

حيث أوصت الدراسة على ضرورة القيام بدراسات أخرى تتناول معدل دوران المدقق الخارجي وحجم الشركة وعقود الدين وأثرها على جودة الأرباح وأوصت بأهمية توعية المتخصصين والمستفيدين بوسائل التحقق من مصداقية البيانات المعروضة.

2- دراسة عبيدان (2016) بعنوان "جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية في البنوك العراقية".

تلخصت مشكلة الدراسة في طرح التساؤل التالي، هل يمكن لمستخدم القوائم المالية أن يقيم جودة الأرباح وهل يستطيع قياسها، وهل يتم الإفصاح عن جودة الأرباح في القوائم المالية.

جاء الهدف الرئيسي لهذه الدراسة للتعرف على مفهوم جودة الأرباح وكيفية قياسها بالاعتماد على القوائم المالية الرئيسية ومدى تأثيرها على الإفصاح في القوائم المالية لعينة من المصارف العراقية. استخدمت هذه الدراسة نموذج جونز المعدل ونموذج ريتشاردسون باستخدام برنامج التحليل الاحصائي Eviws وتم استخدام اختبار الانحدار المشترك، **و**غطت الدراسة الفترة الواقعة بين 2008 – 2011. وخرجت الدراسة بالنتائج التالية تمثل جودة الأرباح التعبير بصدق وعدالة عن الأرباح، وتمثل أيضا القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، أن المستحقات الكلية كانت مرتفعة بسبب ارتفاع صافي الدخل التشغيلي للمصارف التي كانت في عينة البحث مقارنة مع التدفق النقدي وأن تأثيرها كان أكبر في تحديد جودة الأرباح.

أوصت هذه الدراسة بضرورة الإفصاح ضمن التقارير المالية للمصارف ليساعد مستخدمي القوائم المالية بالتنبؤ بالأرباح المستقبلية بعدالة أكبر وضرورة نشر تقارير دورية داخلية عن جودة الأرباح في الوحدات الاقتصادية وذلك لغرض تحسين الأداء وزيادة الكفاءة.

3- دراسة السايح (2014) بعنوان " محاولة قياس أثر الرفع المالي على عوائد الأسهم للشركات المدرجة في سوق دبي المالي".

تلخصت مشكلة الدراسة في معرفة ما مدى تأثير الرفع المالي على عوائد الأسهم مع الاخذ بعين الاعتبار أحجام الشركات وربحيتها للشركات المدرجة في سوق دبي المالي.

جاء الهدف الرئيسي لهذه الدراسة لمعرفة هل هناك أثر حقيقي للرفع المالي مقاسا بنسبة المديونية على عوائد الأسهم، استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمةً الأساليب الإحصائية والأدوات القياسية باستخدام برنامج الSpss ، خلصت أهم نتائج الدراسة إلى أن الرفع المالي يؤثر بشكل إيجابي على عوائد الأسهم في ظل العديد من المتغيرات الضابطة ومنها الحجم والربحية اللذان تأثرا بشكل سلبي مع درجة الرفع المالي.

أما أهم ما أوصت به هذه الدراسة فهو ضرورة إتخاذ القرارات المالية الجيدة من قبل الإدارة بحيث توازن بين درجة الرفع المالي وأثر ذلك على عوائد الأسهم ومحاولة تنويع مصادر التمويل لدى الشركة بحيث ينعكس ذلك بشكل إيجابي على عوائد الأسهم.

4- دراسة حمدان (2012) بعنوان "العوامل المؤثرة في جودة الأرباح دليل من الشركات الصناعية الأردنية".

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ما إذا هل تتمتع الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي بمستوى مقبول من الجودة وما هي العوامل المؤثرة في جودة تلك الأرباح.

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من جودة أرباح الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي وإختبار العوامل المؤثرة في مستوى جودة الأرباح لتلك الشركات، قام الباحث باستخدام إنموذج جونز المعدل وإنموذج ريتشاردسون واستخدم برنامج التحليل الاحصائي Eviws وتم استخدام اختبار الانحدار المشترك، غطت الدراسة الفترة الواقعة بين 2004 -2009، وكان أهم ما توصلت له الدراسة هو وجود تأثير لحجم الشركة وعقود الدين وجودة التدقيق على مستوى جودة الأرباح.

5- دراسة يونس(2011) بعنوان "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ما هو أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على كل من عائد السهم السوقي مع الاخذ بعين الاعتبار حجم المنشأة للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعلى عائد السهم من صافي ربح الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على كل من عائد السهم السوقي وعائد السهم من صافي الربح للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج Spss في تحليل البيانات وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي لاختبار صحة الفرضيات، غطت الدراسة الفترة الواقعة بين 2004 -2009. وكانت اهم النتائج التي توصل لها الباحث يتأثر عائد السهم السوقي بكل من المتغيرات المتمثلة في صافي الدخل وارباح الأدوات المالية وحج المنشأة تأثيرا إيجابيا وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عائد السهم السوقي وكل من الأرباح الموزعة على المساهمين ورصيد النقد وما في حكمه.

وأوصت هذه الدراسة بضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة والمحافظة على استمرارية تطبيقها.

6- دراسة يوسف (2008) بعنوان "تحديد العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق عمان المالي".

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ما إذا كان هنالك علاقة بين معدل التضخم وميزان المدفوعات وارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة بالإضافة إلى الربحية والرفع المالي والعجز في الموازنة العامة وبين عوائد الأسهم ومعرفة إذا كان هناك علاقة بين راس مال وعدد عاملي الشركات المدرجة في سوق عمان المالي وعوائد أسهمها.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على عائد الأسهم ومعرفة أكثر هذه العوامل تأثرا من غيرها على عوائد الأسهم، استخدمت هذه الدراسة تحليل الانحدار البسيط والمتعدد لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة واختبار واختبار(Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات، غطت الدراسة خلال الفترة 2000 – 2006، وأهم النتائج التي توصل لها الباحث هي وجود علاقة موجبة بين معدل التضخم وعوائد الأسهم وعدم وجود علاقة بين عجز او فائض ميزان المدفوعات وعوائد الأسهم بالإضافة إلى وجود علاقة موجبة بين الربحية وعوائد الأسهم وعلاقة سالبة بين العوائد والرفع المالي.

أوصت هذه الدراسة الشركات المدرجة في سوق عمان المالي على اظهار بيانتها الداخلية للمستثمرين والاهتمام في زيادة رأس المال والاخذ بعين الاعتبار عامل التضخم ومعدل سعر الفائدة فيما يؤثر في العائد على الاسهم.

7- دراسة الشريف وأبو عجيلة (2008) بعنوان "العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية".

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة ما إذا كان هنالك علاقة بين جودة الأرباح ونسبة ملكية المديرين في أسهم الشركة وحجم واستقلالية مجلس الإدارة واستقلالية وخبرة لجنة التدقيق ونشاطاتها وذلك للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

فيما تهدف الدراسة لعرض المفاهيم النظرية لجودة الأرباح واختبار ما إذا كان هنالك علاقة بين جودة الأرباح وجوانب الحاكمية المؤسسية، حيث إستخدم الباحث برنامج التحليل الاحصائي Eviwes وقام باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية التي تمثلت في الوسط الحسابي كما إعتمد الباحث على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وغطت الدراسة الفترة الواقعة ما بين 2001 – 2007، أظهرت الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة بوجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح.

وأوصى الباحثان الجهات ذات العلاقة بضرورة العمل على إيجاد الآليات لضمان استقلالية مجالس إدارة الشركات وتعزيز استقلالية لجان التدقيق وتفعيل هذه اللجان.

3-3-2: الدراسات باللغة الإنجليزية:

1- **Jahromi, et al, (2016), the Impact Of Earning Quality On Capital Expenditure**

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر جودة الأرباح على النفقات الرأسمالية في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الشركة.

جاء الهدف الرئيسي لهذه الدراسة إلى تقييم أثر جودة الأرباح على الانفاق الرأسمالي في مرحلتي النمو والنضج للشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية.

اعتمدت هذه الدراسة على معامل ارتباط بيرسون وتحليل الارتباط والانحدار وتم استخدام برنامج SPSSلتحليل النتائج، غطت الدراسة خلال الفترة 2009-2014، تمثلت أهم النتائج في ان العلاقة بين جودة الأرباح والنفقات الرأسمالية في مرحلة النضج كانت أقوى من العلاقة بين جودة الأرباح والنفقات الرأسمالية في مرحلة الانحدار.

وأوصت هذه الدراسة بالاهتمام بالاعتماد على المخاطر غير الممنهجة كمتغير لان لها أثر على العلاقة بين جودة الأرباح والانفاق الرأسمالي مع الاخذ بعين الاعتبار حجم الشركة كمتغير.

2- **Lento, and Yeung, (2016), Earnings Benchmarks, Earning Management and Future Stock Performance Of Chinese Listed Companies Reporting Under ASBE-IFRS**

تلخصت مشكلة الدراسة في تحديد مؤشرات مرجعية في الشركات الصينية وذلك لتحديد درجة ممارسة إدارة الأرباح فيها وأثر ذلك على العائد والأداء المستقبلي لتلك الشركات مع الاخذ بعين الاعتبار حجم وربحية الشركة.

جاء الهدف الرئيسي لهذه الدراسة للتعرف على أكثر المؤشرات الخاصة بالأرباح التي تتضمن أكبر قدر من إدارة الأرباح واستكشاف الاثار المترتبة لتطبيق إدارة الأرباح على الأداء المستقبلي للشركات الصينية المدرجة في سوق شنغهاي للأوراق المالية خلال حقبة IFRS / ISE، اعتمدت هذه الدراسة على استخدام طريقة المربعات الصغرى في التحليل لتحديد العلاقة بين المتغيرات وتم استخدام نموذج جونز المعدل للقياس، غطت الدراسة خلال الفترة 2008-2012، تمثلت اهم النتائج في أن الشركات الصينية المدرجة في السوق الصيني لديها مستوى عالي من الدخل ويتأثر هذا العائد إيجابيا بحجم وربحية الشركة وزيادة في الاستحقاقات التقديرية حول مستوى الأرباح ويليها مؤشر

التغير في الأرباح، بالإضافة إلى ان الشركات الصينية التي لديها مستوى عالي من إدارة الأرباح وأرباح منخفضة أظهرت ضعفنا نسبيا في أداء الأسهم لهذه الشركات في المستقبل.

3- Mitra, (2016), the Association between Earning Quality and Firm-Specific Return Volatility.

تلخصت مشكلة الدراسة في معرفة أثر التقلبات الاستثنائية على جودة الأرباح المعلن عنها. جاء الهدف الرئيسي لهذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين جودة الأرباح وتقلب العوائد الخاصة لعينة كبيرة من الشركات الصناعية اليابانية.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام نموذج الانحدار البسيط لإختبار صحة الفرضيات باستخدام برنامج ال Spss، غطت الدراسة خلال الفترة 2003-2012، تمثلت أهم النتائج في أن المخاطر المنهجية والتي تعتبر واحدة من مكونات التقلبات الغير متزامنة ترتبط ارتباط وثيق بجودة الأرباح وأنه بعد السيطرة على المخاطر فأن ارتفاع جودة الأرباح مرتبط بالتقلبات المنخفضة للعوائد الخاصة للشركة.

أوصت هذه الدراسة بالاهتمام السيطرة على المخاطر المنهجية وذلك لأنها تساهم في عملية زيادة جودة الأرباح مما له أثر على تسهيل النظام المالي الياباني وتطوير سوق أسهم فعال والتحول إلى نظام يركز على السوق.

4- Sun et al, (2014), Aborted Stock Repurchases and Earning Quality

تلخصت مشكلة الدراسة في تحديد أثر قيام الشركات بإعادة شراء أسهمها على جودة الأرباح المعلن عنها، جاء الهدف الرئيسي لهذه الدراسة للتعرف على أثر استحواذ الشركة على أسهمها وأثره على جودة أرباحها والدوافع لقيام الشركة بإعادة شراء تلك الاسهم، وذلك في الشركات الأمريكية.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي لاختبار صحة الفرضيات بالإضافة إلى استخدام نموذج بروبت، وغطت الدراسة خلال الفترة 1992-2009، تمثلت اهم النتائج في ان الشركات التي تعلن عن شراء الأسهم ولا تكمل علمية الشراء هدفها فقط الوصول إلى غايات معينة في أسعار الأسهم تتسبب في تعثرها بالإضافة إلى ان هذه الشركات تعاني من ضعف في جودة الأرباح على المدى الطويل وأنها تحصل على أرباح أكبر بكثير خلال الفترات قصيرة الاجل.

أوصت هذه الدراسة الشركات بإكمال عملية إعادة شراء الاسهم إذا كان هدفها تحقيق عوائد إيجابية خلال الفترات طويلة الاجل.

5- Cheng et al, (2013), The Value Relevance of Earnings Levels in the Return-Earnings Relation.

تلخصت مشكلة الدراسة في مقارنة جودة الأرباح عند مستويات الأرباح المختلفة وعلاقتها بالعائد على الاستثمار في الشركات الأمريكية المدرجة في سوق نيويورك للأوراق المالية.

جاء الهدف الرئيسي لهذه الدراسة إلى مقارنة أهمية جودة الأرباح عند مستويات الأرباح المختلفة، قام الباحث بإجراء الاختبارات اللازمة كمعامل ارتباط بيرسون وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي لاختبار صحة الفرضيات، غطت الدراسة الفترة الواقعة بين 1979-2009، تمثلت اهم النتائج في أن تقييم مستويات الأرباح أمر مهم في البحث المتعلق بعناصر الأرباح وابتكار الأرباح وتقييم حقوق الملكية عندما تكون عملية استمرار تحقيق الأرباح ذات فائدة بالإضافة إلى أن قدرة مؤشر التغيرات للأرباح غير المتوقعة حساس للسلاسل الزمنية للممتلكات الدائمة للشركة.

أوصت هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بدراسة مستويات الأرباح وذلك لدورها البارز في العديد من القرارات الخاصة بشركات الاعمال فيما يخص التعويضات التنفيذية والاستثمار المؤسسي والتحفظ المحاسبي.

6- Barragato , (2008), Earning Quality Following Corporate Acquisitions.

تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة جودة الأرباح خلال فترة ما بعد الاستحواذ للشركات الأمريكية العامة، جاء الهدف الرئيسي لهذه الدراسة للتعرف على نوعية الأرباح وجودتها للشركات لفترت ما بعد الاستحواذ ودراسة العلاقة بين الدافع والجودة لتحقيق الأرباح ما بعد الاستحواذ للفترة طويلة الاجل.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي لاختبار صحة الفرضيات، وغطت الدراسة الفترة الواقعة بين 1987-1999، تمثلت أهم النتائج في أن عمليات الاستحواذ ذات الدوافع التعاونية تنتج أرباح ذات جودة أعلى من عمليات الاستحواذ التي تدار بالوكالة، شارت هذه الدراسة إلى أن القدرة على التنبؤ بالأرباح بالاعتماد على مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما مفيدة في تقيم ما إذا كانت عملية الاندماج ناجحة أو لا وأوصت بالاعتماد عليها.

7- Chan, (2001), Earning Quality and Stock Return

تلخصت مشكلة الدراسة في معرفة إذا كان هنالك علاقة بين جودة الأرباح وعوائد الأسهم، وقد جاء الهدف الرئيسي لهذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين جودة الأرباح وعوائد الأسهم للشركات الأميركية المدرجة في سوق نيويورك للأوراق المالية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام نموذج سولن في التحقق من المستحقات وتم استخدام أسلوب الانحدار البسيط لاختبار صحة الفرضيات باستخدام برنامج ال Spss، غطت الدراسة خلال الفترة 1971-1995.

تمثلت أهم النتائج في أنه يوجد علاقة إيجابية بين جودة الأرباح وعوائد الأسهم حيث أن الشركات التي لديها جودة أرباح عالية وجد لديها عوائد أسهم مرتفعة.

وأوصت هذه الدراسة بالاهتمام بجودة الأرباح لما لها من أثار إيجابية على عوائد الأسهم بشكل مباشر ولما لها من تأثير على الاستثمار في الشركات حيث أنها من أهم الجوانب التوضيحية التي يتطلع المستثمرون إلى دقتها لاتخاذ قرارتهم الاستثمارية.

ملخص الدراسات

عنوان الدراسة	المكان	الهدف	النتائج	مدى المساهمة في الدراسة الحالية
علا محمد أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح(2016)	الأردن	التعرف على جودة الأرباح وإدارة الأرباح، وأثر التعديلات في المعايير الدولية عليها.	وجود أثر إيجابي للتعديلات في التقارير المالية على جودة الأرباح	الاستفادة في الجانب النظري وقياس المتغير المستقل، من خلال معرفة أهم العوامل المؤثرة على جودة الأرباح.
فداء عبيدان جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية(2016)	العراق	التعرف على كيفية قياس جودة الأرباح باستخدام القوائم المالية. وكيفية تأثره بالإفصاح.	تأثير المستحقات أكبر من تأثير التدفقات النقدية في تحديد جودة الأرباح	الاستفادة في الجانب النظري، وقياس المتغير المستقل، استخراج أهم التعاريف الإجرائية للمستحقات.
قريدح السايح محاولة قياس أثر الرفع المالي على عوائد الأسهم(2014)	دبي	معرفة هل هناك أثر حقيقي للرفع المالي على عوائد الأسهم.	الرفع المالي يؤثر بشكل إيجابي على عوائد الأسهم، في ضل العديد من المتغيرات الضابطة.	الجانب النظري وقياس المتغير التابع، الاستعانة بطرق قياس المتغيرات الضابطة وأخذ اهم التعريفات الإجرائية.
علام حمدان العوامل المؤثرة في جودة الأرباح (2012)	الأردن	التحقق من جودة أرباح الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.	وجود أثر لحجم الشركة، وجودة التدقيق، وعقود الدين على جودة الأرباح.	تم الاستفادة منها من خلال معرفة أهم طرق القياس للمتغيرات الضابطة والمتغير المستقل على حد سواء بالإضافة الى تطابق النتائج فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة وأثرها.

خالد يونس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية، على عوائد الأسهم.(2011)	فلسطين	معرفة أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية، على عائد السهم.	يتأثر عائد السهم السوقي بصافي الدخل وأرباح الأدوات المالية، وحجم المنشأة بشكل إيجابي.	معرفة أهم العوامل المؤثرة على المتغير التابع، بالإضافة الى طرق أخرى لقياسه مما ساهم في تعزيز الدراسة، وتطابق النتائج فيما يخص الحجم وأثره على المتغير التابع.
دانة يوسف تحديد العوامل المؤثرة على عوائد الأسهم في سوق عمان المالي.(2008)	الأردن	التعرف على أهم العوامل المؤثرة على عوائد الأسهم.	وجود علاقة موجبة بين معدل التضخم والربحية مع عوائد الأسهم. وعلاقة سالبة بين عوائد الأسهم، والرفع المالي.	أثراء التعريفات الإجرائية للمتغير التابع والمتغيرات الضابطة على حد سواء، الاستفادة في الجانب النظري .
الشريف وأبو عجيلة العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية.(2008)	الأردن	معرفة المفاهيم الأساسية لجودة الأرباح، ومعرفة العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية.	يوجد علاقة عكسية بين جودة الأرباح ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة.	الاستفادة في الجانب النظري ومعرفة أهم التعاريف لجودة الأرباح، والاستفادة من طرق القياس المستخدمة.
Jahromi The Impact Of Earning Quality On Capital Expenditure(2016)	إيران	تقييم اثر جودة الأرباح على الانفاق الرأسمالي.	وجود علاقة قوية بين جودة الأرباح والنفقات الرأسمالية في مرحلة النضج، وعلاقة أقل في مرحلة الإنحدار.	الاستفادة في الجانب النظري ومعرفة أهم العوامل التي تؤثر على جودة الأرباح، والاستفادة في قياس المتغير المستقل .
Lento Earnings Benchmarks, Earning Management and Future Stock Performance Of Chinese Listed Companies Reporting Under ASBE-IFRS(2016)	الصين	التعرف على أكثر المؤشرات الخاصة بالأرباح التي تتضمن أكبر قدر من أدارة الأرباح، ومعرفة أثر تطبيق إدارة الأرباح على الأداء المستقبلي.	يوجد لدى الشركات قيد الدراسة مستوى عالي من إدارة الأرباح.	ساهمت من خلال التعرف على المؤشرات الخاصة بالأرباح، ومعرفة الأثر السلبي لإدارة الأرباح على الشركات.

ساهمت في إعطاء مؤشرات أولية لطرق القياس بين جودة الأرباح وعوائد الأسهم بالإضافة الى مساهمتها في الجانب النظري بشكل كبير.	المخاطر المنهجية، والتي تعتبر واحدة من مكونات التقلبات الغير متزامنة، ترتبط ارتباط وثيق جودة الأرباح	معرفة العلاقة بين جودة الأرباح، وتقلب العوائد.	اليابان	Mitra The Association between Earning Quality and Firm-Specific Return Volatility(2016)
ساهمت هذه الدراسة في معرفة أسباب انخفاض أسعار الأسهم في الشركات التي تستخدم أسهم الخزينة والاثار السلبية المترتبة على جودة الأرباح.	وجود أثر سلبي لشراء الأسهم على جودة الأرباح.	معرفة أثر أسهم الخزينة على جودة الأرباح، ودوافع شراء هذه الأسهم.	أمريكية	Sun Aborted Stock Repurchases and Earning Quality(2014)
ساهمت هذه الدراسة في الجانب النظري وساهمت في معرفة العلاقة بين مستويات الأرباح المختلفة وجودتها عند كل مستوى.	تقييم مستويات الأرباح أمر مهم، في البحث المتعلق بعناصر وابتكار الأرباح، وتقييم حقوق الملكية.	مقارنة أهمية جودة الأرباح عند مستويات الأرباح المختلفة.	أمريكا	Cheng The Value Relevance of Earnings Levels in the Return-Earnings Relation.(2013)
ساهمت هذه الدراسة في معرفة أنواع الأرباح، كما ساهمت أيضا في طرق قياسها.	تكون نتائج الأرباح ذات الدوافع التعاونية اعلى من عمليات الاستحواذ التي تدار بالوكالة.	التعرف على نوعية الأرباح وجودتها في فترات ما بعد الاستحواذ.	أمريكا	Barragato Earning Quality Following Corporate Acquisitions(2008)
ساهمت هذه الدراسة في مطابقة النتائج للدراسة حيث انها استخدمت نفس المتغير المستقل على المتغير التابع، وكانت نتيجة الدراستين متشابهة وأسهمت بشكل كبير في طرق القياس والجانب النظري.	وجود علاقة إيجابية بين جودة الأرباح وعوائد الأسهم.	معرفة العلاقة بين جودة الأرباح وعوائد الأسهم.	أمريكا	Chan Earning Quality and Stock Return(2001)

ثالثاً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بالعودة الى الدراسات التي بحثت في جودة الأرباح، فقد توافرت بعض الدارسات التي تبنت قطاع البنوك ولكنها لم تحدّث منذ فترة، ومن هنا تكمن أهمية البحث وتميزه في الفترة الزمنية حيث اشتمل على الفترة الزمنية ما بين 2008-2016، وأنها دراسة نوعية من خلال العينة والمنهجية المستخدمة، كما تميزت الدراسة ببيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة للبنوك التجارية في ظل وجود متغيرات ضابطة لم تؤخذ مجتمعة من قبل وقياس ذلك الأثر في ظل وجودها وهي الحجم والربحية والرفع المالي، كما تميزت الدراسة عن الدراسات السابقة التي بحثت في جودة الأرباح وعائد السهم باستخدامها نموذج (جونز المعدل).

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1: تمهيد

3-2: منهجية الدراسة

3-3: مصادر جمع البيانات

3-4: مجتمع الدراسة وعينتها

3-5: انموذج الدراسة

3-6: أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

1-3 تمهيد:

يتناول هذا الفصل الطرق والإجراءات المعتمدة لإنجاز هذه الدراسة، حيث تتضمن عينة ومجتمع الدراسة، وطرق جمع بيانات الدراسة، ومنهجية الدراسة، ومتغيراتها وطرق قياسها، وفترة الدراسة وأساليب المعالجة الإحصائية، التي استخدمت لاختبار الفرضيات وتحليل البيانات لاستخراج نتائج الدراسة والفرضيات وتحليلها.

2-3 منهجية الدراسة:

استنادا إلى الدراسات والأبحاث المتعلقة بأهداف الدراسة استخدام المتغيرات التالية وطرق القياس الموثقة كما يلي:

i. المتغيرات المستقلة "جودة الأرباح":

تم قياس جودة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل (Dechow et.al.1995)، كما في دراسة (Meisel, 2013) التي طبقت على 153 بنكا في الولايات المتحدة، وذلك من خلال احتساب المستحقات الكلية، والمستحقات غير الاختيارية، ثم استخراج المستحقات الاختيارية لغاية الدراسة، كما يلي:

1- قياس المستحقات الكلية المتمثلة في الفرق بين صافي الربح التشغيلي، والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية من خلال النموذج التالي:

$$TACC\ i,t = ONI\ i,t\ -\ OCF\ i,t$$

TACC i,t المستحقات الكلية للبنك (س) خلال فترة (ص)

ONI i,t صافي الربح التشغيلي للبنك (س) خلال فترة (ص)

OCF i,t التدفق النقدي من العملية التشغيلية للبنك (س) خلال فترة (ص)

2- تحديد المستحقات غير الاختيارية (NDACC i,t) لكل بنك، من بنوك العينة على حده ولكل سنة من سنوات الدراسة من خلال المعادلة التالية:

$$NDACC_{i,t} = (1/A_{i,t-1}) + (\blacktriangle REV_{i,t} - \blacktriangle REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + (ppE_{i,t} / A_{i,t-1})$$

NDACC i,t	المستحقات غير الاختيارية للبنك (س) خلال فترة (ص)
▲REV i,t	التغير في إيرادات البنك (س) خلال فترة (ص)
▲REC i,t	التغير في حسابات تحت التحصيل للبنك (س) خلال فترة (ص)
PPE i,t	العقارات والممتلكات والآلات للبنك (س) خلال فترة (ص)
Ai,t-1	إجمالي أصول البنك (س) خلال فترة (ص-1)

3- يتم احتساب المستحقات الاختيارية (DACCi,t) لكل بنك، والمتمثلة في الفرق بين المستحقات الكلية، والمستحقات غير الاختيارية:

$$DACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NDACC_{i,t}$$

ii. المتغيرات الضابطة:

1- حجم البنك:

تم قياس حجم البنك من خلال حساب اللوغاريثم الطبيعي لاجمالي حقوق الملكية للبنك، كما في دراسة (Ajide and Aderemi , 2014) كما يلي:

$$\textbf{Size}_{it} = \textbf{Ln of Total Equity}_{it}$$

2- ربحية البنك:

تم قياس ربحية البنك من خلال قياس معدل العائد على حقوق الملكية للبنك (Botoc and Pirtea , 2014)

$$\textbf{Return on Equity}_{it} = \textbf{Net Profit / Average Total Equity}$$

3- درجة الرفع المالي:

سيتم قياس درجة الرفع المالي في الشركات الصناعية من خلال احتساب نسبة الديون لحقوق الملكية كما في دراسة (Norvaišienė and Stankevičienė, 2014):

Financial Leverage = Debt / Equity

المتغير التابع

العائد على السهم الواحد (ربحية السهم):

العائد على السهم = صافي الدخل / عدد الاسهم العادية

(الخلايلة، 2010)

3-3 مصادر جمع البيانات:

1-3-3 البيانات الأولية:

تم جمع البيانات المالية عن طريق القواعد المالية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، والتي تم الإفصاح عنها رسميا خلال فترة الدراسة، عن طريق الموقع الالكتروني لبورصة عمان، وعن طريق جمع القواعد المالية لهذه البنوك والتي تتضمن البيانات والمعلومات المرتبطة بمتغيرات الدراسة.

2-3-3 البيانات الثانوية:

تم جمع المعلومات المتعلقة بالإطار النظري من الكتب العلمية، والدراسات السابقة، سواء باللغة العربية او الإنجليزية والبحوث المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية والإحصائية والمواقع الإلكترونية.

4-3 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، حيث يبلغ عدد البنوك التجارية (13) بنكاً، حسب الموقع الرسمي لبورصة عمان لسنة 2017، وقد تمثلت عينة الدراسة في البنوك التجارية وعددها (13) بنكا وذلك للفترة ما بين 2008 – 2016، والملحق رقم (1) يبين أسماء البنوك التجارية في عينة الدراسة.

3-5 أنموذج الدراسة:

لاختبرا العلاقة بين جودة الأرباح، والعائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي في ظل المتغيرات الضابطة وهي ربحية البنك "معدل العائد على الأصول " وحجم البنك " اجمالي حقوق الملكية" ودرجة الرفع المالي، تم استخدام النموذج التالي لاختبار تأثير جودة الأرباح على العائد على السهم.

$$Y = a + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + e$$

حيث أن: -

العائد على السهم الواحد (صافي الدخل / عدد الاسهم القائمة)	**Y**
المستحقات الاختيارية المحسوبة باستخدام نموذج جونز المعدل للبنك (س) في السنة (ص)	**X1**
الربحية "العائد على حقوق الملكية "للبنك (س) في السنة (ص)	**X2**
الحجم "اجمالي حقوق الملكية" للبنك (س) في السنة (ص)	**X3**
درجة الرفع المالي "الديون على حقوق الملكية" للبنك (س) في السنة (ص)	**X4**
معامل الانحدار للمتغيرات المستقلة	**β_1 - β_4**
معامل الخطأ	**E**

3-6 أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

قام الباحث بتقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات تابعة، ومتغيرات مستقلة، والمتغير التابع هو العائد على السهم للبنوك التجارية التي تشتمل عليها عينة الدراسة، أما المتغيرات المستقلة فهي المتغيرات التي يفترض الباحث أنها تؤثر على عائد السهم، وهذه المتغيرات سيتم دراستها بالتفصيل في أجزاء البحث وسيعتمد الباحث في تحليل واختبار الفرضيات على بعض الاختبارات الإحصائية المتوفرة في برامج التحليل الإحصائي كالانحدار الخطي والانحدار المتعدد وجداول الوصف الاحصائي.

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة، واختبار الفرضيات

الفصل الرابع
تحليل البيانات ونتائج الدراسة

1-4: تمهيد:

يشتمل هذا الجزء من الدراسة على ثلاثة محاور أساسية، يتناول المحور الاول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، أما المحور الثاني، بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، وأخيراً سيتم اختبار فرضيات الدراسة وتفسير النتائج.

2-4: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يعرض الجدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتعلقة ب 13 بنكاً تجارياً مدرج في سوق عمان المالي للفتره (2008-2016)، حيث يتبين من الجدول رقم (1) أن الدخل المتحقق نتيجة للاستثمار في منشأة ما والذي يعبر عنه من خلال متغير عائد الأسهم يتراوح من (0.016-) إلى (0.648) بمتوسط (0.212). بينما متغير المستحقات الاختيارية والذي يمثل المدى الذي ينحرف فيه صافي الدخل عن صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية تراوح من (0.00) إلى (0.923) بمتوسط (0.313)، الأمر الذي يدل على أنه وبالمتوسط هناك وجود لممارسات إدارة الارباح لدى البنوك التجارية في الأردن خلال فترة الدراسة الأمر الذي ينعكس سلبياً على جودة الأرباح لدى هذه البنوك.

هذا وقد تراوحت نسبة الرافعة المالية من (0.752) إلى (0.935) بمتوسط (0.853) تعتبر هذه النسبة مرتفعة وتدل على اعتماد هذه البنوك على تمويل أصولها عن طريق الالتزامات.

كما تراوحت قيم متغير حجم البنك بين (19,521) إلى (23,976) بمتوسط (21,35). في حين أن متغير العائد على حقوق الملكية، والذي يعبرعن الأرباح التي استطاعت البنوك تحقيقها من استخدام أموال المساهمين المستثمرة لديها تراوحت فيه القيم بين (0.036-) إلى (0.20245) بمتوسط (0,0944) مما يدل على أنه وبالمتوسط تتمتع هذه البنوك بنسب ربحية جيدة.

جدول رقم (1): الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة					
المتغير (Variable)	عدد المشاهدات (N)	أدني قيمة (Minimum)	المتوسط (Mean)	اعلى قيمة (Maximum)	الانحراف المعياري (Std. Deviation)
عائد الأسهم	117	-.01607	.2121939	.64836	.15573975
المستحقات الاختيارية	117	.00000	.3131432	.92300	.33074334
نسبة الرافعة المالية	117	.75200	.8530432	.93504	.02901195
حجم البنك	117	19.52122	21.3504451	23.97595	1.02466620
العائد على حقوق الملكية	117	-.03600	.0943620	.20245	.05111118

4-3: اختبارات التداخل الخطي (Multicollinearity tests)

قبل البدء بتحليل البيانات وتفسير النتائج، تم اختبار صحة البيانات وملاءمتها للتحليل الإحصائي من خلال اختبارات التداخل الخطي للتأكد من عدم وجود مشكلة تداخل خطي في بيانات الدراسة (Multicollinearity Problem)، حيث تعتمد قوة النموذج الخطي العام أساسا على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة وفي حال عدم تحقق هذا الشرط، فإن النموذج الخطي عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيدا لعملية تقدير المعلمات (السيفو ومشعل، 2003). وللتحقق من عدم وجود مشكلة تداخل خطي في بيانات الدراسة تم استخدام مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) واختبار (Collinearity diagnostic) للمتغيرات المستقلة كما يلي:

4-3-1: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (Correlation Matrix)

يبين الجدول رقم (2) مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson-Correlation) بين المتغيرات المستقلة، حيث بيّن (Filed, 2005) أن وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة

(معامل ارتباط بيرسون R= 0.8 او 0.9 فأكثر) يدل على وجود مشكلة تداخل خطي في البيانات (Multicollinearity problem). ويظهر من الجدول رقم (2) عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة حيث بلغت أعلى قيمة لمعامل ارتباط بيرسون (0.372). في حين أشار (Myers, 1990) إلى أن مشكلة التداخل الخطي قد تكون موجودة بالرغم من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة وأن الاختبار الحاسم في التحقق من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي هو اختبار (Collinearity Diagnostic).

جدول رقم (2): مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

المتغير	المستحقات الاختيارية	حجم البنك	العائد على حقوق الملكية	نسبة الرافعة المالية
المستحقات الاختيارية	1			
حجم البنك	-.372*	1		
العائد على حقوق الملكية	-.243*	.217*	1	
نسبة الرفع المالي	.268*	-.015	-.200*	1

*ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%

2-3-4: اختبار (Collinearity Diagnostic)

وكاختبار اخر للتأكد من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي تم استخدام اختبار (Collinearity Diagnostic) من خلال احتساب قيمة التباين المسموح به (Tolerance) ومعامل تضخم التباين (VIF) أشار (Gujarati, 2009) أن الحصول على قيمة معامل تضخم التباين (VIF) أكبر من 10 وقيمة التباين المسموح أقل من (0.05) يشير إلى وجود مشكلة تداخل خطي في البيانات (Multicollinearity Problem) يتضح من الجدول رقم (3) أن معامل تضخم التباين (VIF) أقل من 10 وقيمة التباين المسموح به (Tolerance) أكبر من (0.05) وهذا يعني عدم وجود مشكلة تداخل خطي في البيانات.

جدول رقم (3): اختبار (Collinearity Diagnostic)		
المتغير	**التباين المسموح به Tolerance**	**معامل تضخم التباين VIF**
المستحقات الاختيارية	.780	1.282
حجم البنك	.833	1.2
العائد على حقوق الملكية	.899	1.112
نسبة الرفع المالي	.897	1.115

4-4: مصفوفة الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل

يعرض الجدول رقم (4) مصــفوفة ارتباط بيرســون (Pearson- Correlation) بين المتغير التابع المتمثل بعائد الأسـهم في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سـوق عمان المالي، والمتغيرات المستقلة المتمثلة بالمستحقات الاختيارية و حجم البنك ونسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة الرافعة المالية.

جدول رقم (4): مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغير التابع والمتغير المستقل	
المتغير	معامل الارتباط
المستحقات الاختيارية	-.425*
حجم البنك	.450*
العائد على حقوق الملكية	.481*
نسبة الرفع المالي	-.311*

*ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%

يشير الجدول رقم (4) إلى وجود ارتباط سالب ذي دلاله إحصائية بين عائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وكل من متغير المستحقات الاختيارية ومتغير نسبة الرفع المالي، ما يدل البنوك التي لديها مستحقات اختيارية قليلة (جودة أرباح مرتفعة)

وتتمتع بنسب رافعة مالية منخفضة، لديها عائد على الأسهم مرتفع بالمقارنة مع البنوك التي لديها مستحقات مالية مرتفعة (جودة أرباح منخفضة) وتعاني من نسب رفع مالي مرتفعة.

كما يتبين من الجدول رقم (4) أن هناك ارتباطاً موجباً ذا دلالة احصائية بين عائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وكل من متغير حجم البنك ومتغير العائد على حقوق الملكية كمؤشر على الربحية، ما يدل على أن البنوك الكبيرة الحجم والبنوك التي تتمتع بنسب ربحية مرتفعة لديها عائد على الأسهم مرتفع بالمقارنة مع البنوك صغيرة الحجم والبنوك التي تعاني من نسب ربحية منخفضة.

5-4: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل بمعرفة أثر جودة الأرباح على عائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي مع الأخذ بعين الاعتبار حجم البنك والعائد على حقوق الملكية ونسبة الرفع المالي ولاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS Regression) كما في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): نتائج اختبار نموذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS Regression)

المتغير	معامل الانحدار (Beta)	قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig.)
المستحقات الاختيارية	-.178	-2.214	.029*
حجم البنك	.309	3.965	.000*
العائد على حقوق الملكية	.333	4.437	.000*
نسبة الرفع المالي	-.192	-2.556	.012*
الثابت (Constant)		.048	.962
معامل التحديد = .434		قيمة F = 21.491	
معامل التحديد المعدل ($Adj\text{-}R^2$) = .414		مستوى الدلالة (Sig.) = 0.000	

*ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%

تشير قيمة F المحسوبة البالغة (21.491) عند مستوى دلالة (0.000) إلى معنوية النموذج وصلاحيته للتطبيق ويمكن اعتباره جيدا لعملية تقدير العمليات، كما تشير قيمة معامل التحديد

المعدل ($Adj-R^2$) ان المتغيرات المستقلة في هذا النموذج تفسر(41.4%) من المتغير التابع المتمثل بعائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

4-5-1: الفرضية الاولى H-1

يُظهر الجدول رقم (6) نتائج اختبار الفرضية العدمية الاولى والتي تنص على انه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الارباح على العائد على السهم للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي عند مستوى معنوية ($\alpha \le 0.05$)."

جدول رقم (6): نتائج اختبار الفرضية الأولى

المتغير	معامل الانحدار (Beta)	قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig.)
المستحقات الاختيارية	-.178	-2.214	.029*

*ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%

يتضح من الجدول رقم (6) أن عائد الأسهم لدى البنوك التجارية يتأثر سلبياً بالمستحقات الاختيارية، والتي تعد مؤشراً على ممارسات إدارة الأرباح وذلك عند مستوى معنويه 5%، ما يدل على أن عائد الأسهم يعتبر مرتفعاً عند البنوك التجارية التي لديها مستحقات اختيارية منخفضة وبمعنى اخر لديها ممارسات إدارة أرباح متدنية وبالتالي جودة أرباح مرتفعة، وذلك بالمقارنة مع عائد السهم عند البنوك التي لديها مستحقات اختيارية مرتفعة أي أن لديها ممارسات إدارة أرباح مرتفعة، وبالتالي جودة أرباح منخفضة، وعليه يمكن القول بأن عائد الأسهم لدى البنوك التجارية يتأثر إيجابياً بجودة الارباح عند مستوى معنوية 5%.

وبناء عليه تم رفض الفرضية العدمية الاولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الارباح للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي على العائد على السهم عند مستوى معنوية ($\alpha \le 0.05$). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة وChanوتتفق أيضا مع دراسة lento.

4-5-2: الفرضية الثانية H-2

يظهر الجدول رقم (7) نتائج اختبار الفرضية العدمية الثانية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للعائد على حقوق الملكية "الربحية " على العائد على السهم للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي عند مستوى معنوية ($\alpha \le 0.05$)."

جدول رقم (7): نتائج اختبار الفرضية الثانية			
مستوى الدلالة (.Sig)	قيمة (t)	معامل الانحدار (Beta)	المتغير
.000*	4.437	.333	الربحية

*ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%

تظهر النتائج كما في الجدول رقم (7)عائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، يتأثر ايجابيا بمؤشر الربحية المتمثل في العائد على حقوق الملكية وذلك عند مستوى معنويه 5%، ما يدل على أن عائد الأسهم يعتبر مرتفعاً لدى البنوك التجارية التي تتمتع بنسب ربحية مرتفعة بالمقارنة مع عائد السهم للبنوك التي تعاني من نسب ربحية منخفضة، وبناءً عليه تم رفض الفرضية العدمية الثانية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة احصائية للربحية " العائد على حقوق الملكية " للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي على العائد على السهم عند مستوى معنوية (α ≤0.05)". تتفق هذه النتيجة مع دراسة حميدان وتتفق أيضا مع دراسة يونس وتختلف هذه النتيجة مع دراسة السايح.

3-5-4: الفرضية الثالثة H-3

يوضح الجدول رقم (8) نتائج اختبار الفرضية العدمية الثالثة والتي تنص على أنه " لا يوجد أثرذو دلالة إحصائية لحجم البنوك على العائد على السهم للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي عند مستوى معنوية (α≤ 0.05)."

جدول رقم (8): نتائج اختبار الفرضية الثالثة			
مستوى الدلالة (.Sig)	قيمة (t)	معامل الانحدار (Beta)	المتغير
.000*	3.965	.309	حجم البنك

*ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%

يتبين من الجدول رقم (8) أن عائد الأسهم في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي يتأثر إيجابيا بحجم البنك عند مستوى معنويه 5%، مما يدل على أن عائد السهم في البنوك الكبيرة الحجم يعتبر مرتفعاً مقارنة مع عائد السهم في البنوك الصغيرة الحجم، وبناءً عليه تم رفض الفرضية العدمية الثالثة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي على العائد على السهم عند مستوى

معنوية (α≤ 0.05)". تتفق هذه النتيجة مع دراسة lento وتتفق أيضا مع دراسة يوسف كما تختلف مع دراسة السايح .

4-5-4: الفرضية الرابعة H-4

يظهر الجدول رقم (9) نتائج اختبار الفرضية العدمية الرابعة التي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لدرجة الرفع المالي على العائد على السهم للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي عند مستوى معنوية (α≤ 0.05)."

جدول رقم (9): نتائج اختبار الفرضية الرابعة			
المتغير	معامل الانحدار)(Beta	قيمة (t)	مستوى الدلالة (.Sig)
نسبة الرفع المالي	-.192	-2.556	.012*

*ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%

تظهر النتائج كما في الجدول رقم (9) أن عائد الأسهم في البنوك التجارية يتأثر سلبياً بنسبة الرفع المالي عند مستوى معنويه 5%، ما يدل على أن عائد الأسهم يعتبر مرتفعاً في البنوك التي تتمتع بنسب رفع مالي منخفضة بالمقارنة مع عائد الأسهم في البنوك التي تعاني من نسب رفع مالي مرتفعة، وبناءً عليه تم رفض الفرضية العدمية الرابعة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه " يوجد أثر ذو دلالة احصائية لدرجة الرفع المالي في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي على العائد على السهم عند مستوى معنوية (α≤ 0.05) تتفق هذه النتيجة مع دراسة حميدان ودراسة يوسف كما تختلف مع دراسة السايح.

6- ملخص اختبار فرضيات الدراسة: يوضح الجدول رقم (10) ملخصاً باختبار فرضيات الدراسة حيث يستعرض الجدول الفرضية التي تم اختبارها، بالإضافة إلى نوع الاختبار التحليلي الذي خضعت له الفرضية، كما يبين نتيجة الاختبار، حيث يتم قبول الفرضية العدمية، أو رفضها، وتبني الفرضية البديلة:

الفرضية	نوع الاختبار	نتيجة الاختبار	طبيعة العلاقة
اختبار الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة الارباح على عوائد الاسهم للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.	OLS Regression	رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة	**إيجابية**
اختبار الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية البنوك على عوائد الاسهم للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.	OLS Regression	رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة	**إيجابية**
اختبار الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم البنوك على عوائد الاسهم للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.	OLS Regression	رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة	**إيجابية**
اختبار الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرفع المالي للبنوك على عوائد الاسهم للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.	OLS Regression	رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة	**عكسية**

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1: النتائج

5-2: التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل بيان النتائج التي خرجت بها الدراسة بعد الإجابة عن أسئلتها، واختبار فرضياتها، وكذلك عرض لأهم التوصيات التي خرجت بها الباحث بناءً على هذه النتائج.

1-5: النتائج

1. أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لممارسة إدارة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية على عائد السهم، عند مستوى دلالة (0.05)، وكانت طبيعة العلاقة بين المتغيرين عكسية(أي انها طردية على جودة الأرباح)، أي أنّها مع ارتفاع ممارسة إدارة الأرباح، تنخفض عوائد الاسهم لدى البنوك عينة الدراسة، مما يدل على أن عائد الأسهم يعتبر مرتفعاً عند البنوك التجارية التي لديها مستحقات اختيارية منخفضة وبمعنى أخر لديها ممارسات إدارة أرباح متدنية وبالتالي جودة ارباح مرتفعة، وذلك بالمقارنة مع عائد السهم عند البنوك التي لديها مستحقات اختيارية مرتفعة اي أن لديها ممارسات إدارة أرباح مرتفعة وبالتالي جودة أرباح منخفضة، وعليه يمكن القول بأن عائد الأسهم لدى البنوك التجارية يتأثر إيجابياً بجودة الأرباح.

2. يتضح من خلال إختبار الفرضيات وجود أثر ذو دلالة احصائية لحجم البنوك التجارية الاردنية على عائد الأسهم، حيث ان البنوك التي تمتلك إجمالي أصول أعلى قامت بتوزيع ارباح أكبر على المساهمين حيث أن حجم الأصول الأعلى يدل على ربحية عالية وسياسات تمويل قوية لدى هذه البنوك.

3. كما تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لربحية البنوك التجارية الأردنية على عوائد الأسهم، وتؤدي النتيجة الى استنتاج ان البنوك التي تحقق عائد مرتفع على الاستثمار تكون قادرة على تلبية رغبات المساهمين بالإضافة الى أن لديها توزيعات أرباح مرتفعة كحصص لأسهمها.

4. يتضح من خلال اختبار الفرضيات، وجود أثر ذي دلالة إحصائية للرفع المالي للبنوك التجارية الأردنية على عائد الأسهم، مما يدل على أن البنوك التي تعتمد على التمويل الخارجي والقروض بشكل أساسي يكون لديها عوائد أسهم أقل من البنوك التي لا تعتمد على القروض.

2-5 التوصيات:

بعد الانتهاء من الدراسة، وفي ظل النتائج المبينة سابقا، يمكن اقتراح عدد من التوصيات التي تهدف إلى تعزيز المعرفة العلمية في مجال البحث، والتي قد تساهم في تمهيد الطريق للدراسات اللاحقة:

1. الاهتمام بمستوى جودة الأرباح كأحد الركائز المهمة لغايات التنبؤ بعوائد الأسهم لدى البنوك التجارية الأردنية، مما يضيق فجوة التوقعات لدى المساهمين، واستخدام مؤشرات الربحية، والحجم، والرفع المالي، كعوامل أساسية في التنبؤ بعوائد الاسهم لدى هذه البنوك.

2. الاهتمام بوضع وتطوير أنموذج لقياس جودة الأرباح في سوق عمان المالي يكون مؤشرا ومقياسيا للمستثمرين حول مدى جودة الأرباح في البنوك التجارية، مما يؤدي الى ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

3. توصي الدراسة بالأخذ بعين الاعتبار معايير التدقيق والعمل على وضع الية معينة للتأكد من قيام البنوك الأردنية بتطبيقها وذلك لأهميتها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مما يساعد في الوصل الى جودة أرباح أعلى، وذلك لأن إدارة الأرباح من أهم العوامل التي تؤثر في مدى جودة الأرباح.

4. نظرا للتقلبات في ربحية البنوك عينة الدراسة يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات للوقوف على الأسباب، كما يوصي الباحث بزيادة عدد الدراسات على سيولة أسهم البنوك الأردنية، ومدى ارتباطها بجودة الارباح مقارنة بالأسواق المالية في الدول الناشئة، حيث يعتقد أن لهذا المتغير وضعاً معقداً.

المراجع العربية

- القرآن الكريم، سورة المجادلة، أية رقم 11.
- أبو حمد، قدوري ورضا، صاحب وفائق، مشعل، (2005)، **إدارة المصارف**، الطبعة الثالثة، دارالموصل للنشر، الموصل، العراق.
- أبو عجيلة، عماد وحمدان، علام (2010)، **أثر الحاكمية المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- أل شبيب، دريد، (2011)، **الأسواق المالية والنقدية**، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أمنية، فداوي، (2012)، **قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الخاصة المسجلة في بورصة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، الجزائر.
- التميمي، ارشيد وفوائد، سلام وعزمي، أسامة (2004)، **الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وإدارة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الجرجاوي، مي (2014)، **الكفاءة الائتمانية وعلاقتها بأدارة الأرباح دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.
- جميل، سنان وسعيد، سوسن، (2007)، **تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية، تطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار**، مجلة الرافدين- العراق، العدد 85-2007، ص 111-131.
- الحلو، محمد، (2009)، **دور المعلومات المحاسبية في تحقيق عوائد غير عادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غرة، فلسطين.
- حمدان، علام ومشتهي، محمد وماهر، صبري وصبحي، بهاء، (2012)، **دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها**، المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، 8، (3)، عمان، الأردن.
- حمدان، علام، (2012)، **العوامل المؤثرة على جودة الأرباح دليل من الشركات الصناعية الأردنية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، ص-265-301، المنامة، البحرين.

- حمدان، علام، (2012)، **العوامل المؤثرة في جودة الأرباح دليل من الشركات الصناعية الأردنية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (20)، العدد الأول، ص 265 – 301، عمان، الاردن.
- خريوش، حسني، (2003)، **الأسواق المالية مفاهيم وتطبيقات**، الطبعة الثانية، دار زهران، عمان، الاردن.
- خلف، صباح وعلي، أسامة، (2006)، **أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- الزرري، عبد النافع وغازي، فرح، (2001)، **الاسواق المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- السايح، قريدة، (2014)، **محاولة قياس أثر الرفع المالي على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دبي للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، جامعة قصادي مرباح، الجزائر.
- السهيلي، حمد، (2014)، **التحليل المالي نظرة محاسبية**، رسالة دكتوراه، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية.
- السيفو، وليد ومشعل، أحمد (2003)، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الخامسة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الشبلي، محمد والشبلي، طارق، (2000)، **مقدمة في الأسواق المالية والنقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، ص ص: 25 – 27 ص ص: 99 – 104
- شريف، إقبال وأبو عجيلة، (2008)، **العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية**، مجلة البحوث العلمية، ص135-200، جامعة القدس، فلسطين.
- شلاش، سليمان والبقوم، علي والعون، سالم، (2008)، **العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الاعمال**، حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (1997-2001) مجلة المنار، جامعة ال البيت، المجلد 144، العدد 1، ص 45 – 82.
- صيام، أحمد، (1997)، **مبادئ الاستثمار**، دار المناهج، الطبعة الاولى، عمان، الأردن.

- ظاهر، مفيد، (2011)، **سياسة توزيع الأرباح وأثرها على سعر السهم السوقي، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي،** م22، مجلة جامعة بيت لحم.
- عبيدان، فداء عدنان وعباس، يونس، (2016)، **جودة الارباح وتأثيرها في القوائم المالية في البنوك العراقية،** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الثامن والاربعون، ص-250-270، بغداد، العراق.
- العشماوي، حردان، (2009)، **نموذج مقترح لقياس وتحليل إثر طرق تقييم الأداء على القيمة السوقية للبنوك التجارية في الأردن،** حالة تطبيقية على البنوك التجارية للفترة 2001 – 2007 في سوق عمان المالي، عمان، الأردن.
- عصام، حسين، (2008)، **أسواق الأوراق المالية البورصة،** دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن-عمان، الطبعة الأولي، ص2 .
- عطا الله، محمد السيد منصور، (1995)، **أثر سياسات توزيع الأرباح على القيمة السوقية للأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية،** م17، ع1، مجلة البحوث العلمية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- عطاالله، محمد والسيد، منصور، (2006)، **أثر سياسات توزيع الأرباح على القيمة السوقية للاسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية،** م17، ع1، س1995، مجلة البحوث التجارية.
- عيسى، سمير، (2008)، **أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية،** مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم2، مجلد رقم 45، مصر.
- عيسى، موسى، (2010)، **سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات المالية الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية،** المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، العدد 15.
- قراقيش، سائد، (2009)، **تأثير خصائص لجان التدقيق علي جودة الأرباح،**
- محمد، علا أسامة، (2016)، **أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن،** رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- محمد، علي، (2014)، **سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية ،دراسة حالة مصرف سوريا والمهجر،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا .

- محمد، كريم، (2008)، **الأدوات المالية مفهومها وكيفية الاعتراف والافصاح عنها في القوائم المالية،** مجلة علوم إنسانية العدد 39.
- مرهج، منذر، (2014)، **تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد للمتغيرات،** دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين، مجلد36، عدد 2.
- مطر، محمد وتيم، فايز، (2005)، **إدارة المحفظة الاستثمارية،** الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص : 59 – 60 ، ص 77 – 94
- المعيني، جمال، (2009)، **قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية،** دارسة تحليلية على البنوك العراقية، جامعة أربيل، العراق.
- النعيمي، عدنان والتميمي، أرشيد، **الإدارة المالية المتقدمة،** (2009)، اليازوري للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص 110-210.
- نور، عبدالناصر والعواودة، حنان، (2015)، **إدارة الأرباح واثرها على جودة الأرباح دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة،** المؤتمر الدولي الخامس للاقتصاد، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.
- هندي، منير، (1997)، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الثالثة الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، مصر.
- هندي، منير، (2000)، **الفكر الحديث في مجال الاستثمار**، الجزء الثاني، الإسكندرية، منشأة المعارف، مصر.
- هيتجر، ليستراي وماتوتش، سيرج، (2005)، **المحاسبة الإدارية،** احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، عدد5، الرياض،المملكة العربية السعودية، ص190-200.
- يوسف، دانة بسام محمد، (2008)، **تحديد العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق عمان المالي،** رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- يونس، خالد عبد الرحمن جمعة، (2011)، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية،** رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- يونس، خالد، (2011)، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية على عوائد الأسهم،** دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، جامعة القدس، فلسطين.

المراجع باللغة الأجنبية

- Abdelghany, Khaled ElMoatasem, (2005) "**Measuring the quality of earnings**", Managerial Auditing Journal, Vol. 20 Issue: 9, pp.1001-1015.
- Agnes Cheng, Agnes and Lee, Bong-Soo and Yang, Simon, (2013) "**The value relevance of earnings levels in the return-earnings relation**", International Journal of Accounting and Information Management, Vol. 21 Issue: 4, pp.260-284.
- Ajide, Folorunsho Monsuru and Aderemi, Azeeze Adetunji (2014). **The Effects of Earnings Management on Dividend policy in Nigeria: An Empirical Note,** The SIJ Transactions on Industrial, Financial & Business Management**,** Vol. 2, No. 3, 1-8.
- Altamuro, Jennifer, Beatty, Anne, (2006), **Do Internal Control Reforms Improve Earnings Quality?**
- Bellovary J., Don E., & Michael D., (2005) **Earnings Quality: It is Time to Measure and Report**, the CPA Journal, November.
- Chan ,L., Jegadeesh , N., and Lakonsh, J., (2001) **Earning Quality and stock Returns ;the Evidence From Accruals**, working paper ,university of Illinois & university of Taiwan
- Chan, L, Jegadeesh, J &Lakonishok, M, (2006), **Earnings Quality and Stock Return,** Journal of Business, Vol.79, No 3, pp 10411082.
- Dechow , P and, Dechiv, I, (2002), **the Quality of Accruals and Earning ; the Role of Accruals Estimation Errors,** the Accounting Review, vol.77 (supplement)
- Dechow, P, Hutton, A, Kim, J, & Sloan, R, (2012), **Detecting Earnings Management: A New Approach**. *Journal of Accounting Research*, 50 (2), 275–334.

- Dechow, Patrica M. Sloan, Richard G and Sweeney, Amy P(1995). **Detecting Earnings Management, American Accounting Association**, Vol. 70, No.2, pp. 193-225.
- De-jun, W, (2009). **what are affecting earnings quality: A summarization**. Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol. 5(5), P. 53-58.
- Gangadhar.v. & Ramesh, G, (2006), **investment management** anmol pulications.PVT. LTD . P; 28.
- Gujarati, D. (2009), **Basic Econometrics**. Fifth edition, The McGraw-Hill Companies.
- Hermanns, S, (2006), **Financial Information and Earnings Quality: a Literature Revie**, Working Paper, Facultes Universitaires, NoterDame De La Paix.
- Kamarudin, K, & Ismail, W, (2014), **Earnings quality construct and measures in empirical accounting studies.**
- Lento, Camillo and Yeung, Camillo**, "Earnings Benchmarks, Earnings Management and Future Stock Performance of Chinese Listed Companies reporting under ASBE-IFRS**", Asian Review of Accounting.
- Meisel, S. I. (2013). **Detecting Earnings Management in Bank Merger Targets Using an Industry Specific Model**. Southern Business Review, 38(1), 1.
- Mitra, Ranjan Kumar, (2016) "**The association between earnings quality and firm-specific return volatility: Evidence from Japan**", Review of Accounting and Finance, Vol. 15 Issue: 3, pp.294-316.
- Myers, R, (1990), **Classical and Modern Regression Application**, 2nd ed., Duxbury Press, Belmont, CA.

- Richardson, S, (2003), **Earnings Quality and Short Seller**, Accounting Horizons, Supplement.
- Schipper. K, Vincent. L, (2003), **Earnings Quality" Accounting Horizons, Supplement**, pp 97 – 110.
- Shipper, K, and Vincent. (2003), **Earning Quality,** Accounting Horizons.vol.17(supplement
- Sun, Qian and Yung, Kenneth and Rahman, Hamid, (2014) "**Aborted stock repurchases and earnings quality**", Managerial Finance, Vol. 40 Issue: 9, pp.846-863.
- Susan, Machuga and Karen, Teitel, (2007), " **The effects of the Mexican Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components**", Journal of international Accounting Research. Vol. 6, No. 1 pp 3755.
- **The Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Newsletter**., 2005, "Earnings quality and its relationship with aspects of corporate Governance: an investor perspective", www.afaanz.org/ newsletter.
- Timme, S. (1993), **Corporate control and bank efficiency**. Journal of Banking and Finance , 17, pp.515-530

Effect of Earnings Quality on Earnings per Share

(Applied study on commercial banks listed on the Amman Stock Exchange)

By

Musab Mohammed Abdul Karim

Supervisor

Dr. Husni Khalil Al - Shattarat

Abstract

The objective of the study was to demonstrate the effect of the earnings quality on the Earnings per Share in commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. For the period 2008-2016.

This study examined whether the Earnings per Share in listed commercial banks are affected by earnings quality. To achieve the objective of the study and to test the hypotheses of the study, the regression model was used in a lower squares method.One of the main findings of the study is that there is a negative impact on the Earnings per Share affected by the level of earnings management, which means that they are positively affected by the Earnings quality, The banks that have low voluntary entitlements have a high Earnings quality.

The study also found that stock returns are positively affected by the size of the bank. The profitability of the shares in large banks is higher than that of small banks. Their returns are also high, with higher profitability. The study also included the bank's leverage ratio, which had a negative impact on stock returns. The study highlighted the use of policies to limit profit management practices because of their negative impact on stock returns, and the study of other sectors.

Keywords: earning quality, bank profitability, bank size, leverage, Receivables, earnings per share

ملحق رقم (1)

البنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي

الاسم المختصر للبنك	السوق	الرمز الرقمي	الرمز الحرفي
البنك الإسلامي الأردني	1	111001	JOIB
البنك الأردني الكويتي	1	111002	JOKB
البنك التجاري الأردني	1	111003	JCBK
بنك الاسكان	1	111004	THBK
بنك الاستثمار العربي	1	111005	AJIB
بنك الأردن دبي الإسلامي	2	111006	JDIB
بنك الاتحاد	1	111007	UBSI
بنك المؤسسة العربية	1	111009	ABCO
البنك الاستثماري	1	111014	INVB
بنك المال	1	111017	EXFB
بنك سوسيته جنرال -الأردن	1	111020	SGBJ
بنك القاهرة عمان	1	111021	CABK
بنك الاردن	1	111022	BOJX
البنك الاهلي	1	111033	AHLI
البنك العربي الإسلامي الدولي	1	111201	ARIB
البنك العربي	1	113023	ARBK

ملحق رقم (2)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
EPS	117	-.01607	.64836	.2121939	.15573975
EM	117	.00000	.92300	.3131432	.33074334
LVG	117	.75200	.93504	.8530432	.02901195
Size	117	19.52122	23.97595	21.3504451	1.02466620
ROE	117	-.03600	.20245	.0943620	.05111118
Valid N (listwise)	117				

Correlations

		EPS	EM	LVG	Size	ROE
EPS	Pearson Correlation	1	-.425**	-.311**	.450**	.481**
	Sig. (2-tailed)		.000	.001	.000	.000
	N	117	117	117	117	117
EM	Pearson Correlation	-.425**	1	.268**	-.372**	-.243**
	Sig. (2-tailed)	.000		.004	.000	.008
	N	117	117	117	117	117
LVG	Pearson Correlation	-.311**	.268**	1	-.015	-.200*
	Sig. (2-tailed)	.001	.004		.874	.031
	N	117	117	117	117	117
Size	Pearson Correlation	.450**	-.372**	-.015	1	.217*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.874		.019
	N	117	117	117	117	117
ROE	Pearson Correlation	.481**	-.243**	-.200*	.217*	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.008	.031	.019	
	N	117	117	117	117	117

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Coefficients

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	.020	.404		.048	.962		
	EM	-.084	.038	-.178	-2.214	.029	.780	1.282
	LVG	-1.030	.403	-.192	-2.556	.012	.897	1.115
	Size	.047	.012	.309	3.965	.000	.833	1.200
	ROE	1.013	.228	.333	4.437	.000	.899	1.112

a. Dependent Variable: EPS

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.659[a]	.434	.414	.11921659

a. Predictors: (Constant), ROE, LVG, Size, EM

ANOVA

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.222	4	.305	21.491	.000[b]
	Residual	1.592	112	.014		
	Total	2.814	116			

a. Dependent Variable: EPS

b. Predictors: (Constant), ROE, LVG, Size, EM



The Effect of Earnings Quality on the Earning per share

(Applied Study on Commercial Banks listed in Amman Stock Exchange)

By

Musab abd-alkareem

Supervisor

Dr. Husni Khalil Al - Shattarat

This Thesis Submitted to Zarqa University in a Partial Fulfilment of the Requirements for Master's Degree in Accounting

Faculty of Graduate Studies

Zarqa University

December 2017